حادثة سرقة الشمامة من المسجد النبوي (1118 - 1121هـ/1706 - 1709م) (دراسة تاريخية تحليلية)

د. نويـــر بنـــت مبـــارك العمـــيري

دكتوراه في التاريخ الحديث
المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تعالـج هـذه الدراسـة قضيـة مهمـة مـن القضايـا التـي حدثـت في المدينـة المنـورة خـلال القـرن الثـاني عـشر الهجـري/ الثامـن عـشر الميـلادي وهـي حادثةسرقـة الشـمامة مـن المسـجد النبـوي الشريـف ، إذ تتناولالدراسـة هـذه الحادثـة، وتعمـل هـذه الدراسـة عـلى التعريـف بالشـمامةالتي أهديـت مـن حاكـم الفـرس الشـاه حسـين الأول لوضعهـا في الحجـرة النبويـة، ولكنهـا سرقـت عـلى يـد مجموعـة مـن أهـالي المدينـة المنـورة الذيـن اسـتغلوا مناصبهـم في ارتـكاب بعـض المخالفـات مـن خـلال الوثائـق العثمانيـة التـي تناولـت الحادثـة خـلال الفـترة (1118هـ1121-هـ/ 1706هـ- 1709م)، الدراسـة اهتمـت بالوثائـق التـي تناولـت تلـك الحادثـة، وإلى جانـب الوثائـق العثمانيـة فقـد اعتمـدت الدراسـة عـلى المصـادر المعـاصرة للحادثـة لسـد الثغـرات التـي لا تتوافـر حولهـا معلومـات كافيـة حـول موضـوع الدراسـة باعتبارهـا مصـدراً هامـاً لتاريـخ المدينـة المنـورة في العـصر العثـماني. وتوصلـت الدراسـة للعـدد مـن النتائـج والتـي مـن أهمهـا: لقـد حاولـت هـذه الدراسـة تقديـم مقاربـة تاريخيـة لموضـوع لم يسـلط عليـه الضـوء مـن قبـل إذ أوضحـت ملابسـات حادثـة سرقـة الشـمامة بالدراسـة والتحليـل، واهتمـت الدراسـة بتوضيـح موقـف السـلطة العثمانيـة مـن الحادثـة، ومـا جـرى خلالهـا مـن تحقيقـات واسـعة في المدينـة المنـورة وإرسـال لجنـة للوقـوف عـلى الحادثـة، كـما بينـت الدراسـة تأثـير هـذه الحادثـة عـلى أهـالي المدينـة المنـورة مـن جميـع النواحـي.

كلمات مفتاحية: الشمامة، المدينة المنورة، المسجد النبوي، العصر العثماني.

The Stealing The "Shamamah" from the Prophet's Mosque Incident (1118- 1121 AH / 1706 - 1709 AD) (Analytical Historical Study)

Dr.Nweyerbint Mubarak AlOmairi

Abstract:

This study deals with a significant incident in Medina during the twelfth century AH / eighteenth century AD: The incident of stealing the "shamamah" from the Prophet's Mosque. It deals with the incident and works on defining the "shamamah". It studies and analyzes how a group of the people of Medina took advantage of their positions to commit some violations and steal the "shamamah", gifted by Persia's ruler, Shah Hussein I, to be placed in the Prophet's room by during the period (1118 AH-1121 AH / 1706 AD-1709 AD). The study focused on the documents that dealt with that incident. In addition to the Ottoman documents that dealt with the incident, it relied on contemporary sources to bolster insufficient information about the incident. Thus, the study covers a significant event in Medina in the Ottoman era. The study consists of several axes: an introduction dealing with the importance of the topic and the reasons for choosing it, a preface that deals with samples of gifts sent to the Prophet's Mosque, then touches on the "shamamah" issue: its description, correspondence regarding its arrival in Medina, the discovery of its theft, and then the measures taken by the Ottoman Empire regarding its theft; sending a committee to investigate the case, the results of the investigations, the collection of the "shamamah" parts, and finally the effects of the theft on the people of Medina. The study concluded with a summary presenting the most important results of the research.

Keywords: shamamah, Medina, the Prophet's Mosque, the Ottoman era.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

تتضمن هذه الدراسة معالجة قضية مهمة وقعت في المسجد النبوي الشريف والتي تمثلت في سرقة الشمامة من الحجرة النبوية التي أهديت من أحد حكام الدول الإسلامية، ورغم أهمية هذه الحادثة، ألا أن المصادر المعاصرة لا تورد معلومات كافية حول هذه القضية وما

جرى خلالها من أحداث، غير ما سجله بعض المؤرخين في كتابتهم من إشارات بسيطة حولها،إلى جانب ما تناولته الوثائق العثمانية من تفاصيل حول الحادثة التي من خلالها أمكن التعرف على التحقيقات الواسعة التي أجريت في المدينة المنورة. وترجع أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة جديدة لم يسبق التطرق إليها في أي دراسة مستقلة إلى جانب اعتمادها على مجموعة من الوثائق العثمانية التي تمت ترجمتها من لغتها الاصلية إلى اللغة العربية،والبحث الذي بين أيدينا يَعرض بالتفصيل قضية سرقة الشمامة من المسجد النبوي، وما قامت به السلطات العثمانية حيال تلك القضية من إجراءات، إذ أبدت اهتماماً شديداً من خلال إصدار الأوامر السلطانية إلى المسؤولين في المدينة المنورة، وإلى والي مصر لمتابعة القضية، وما تبع ذلك من إرسال المحاضر والخطابات من مفتي المدينة المنورة وأمير مكة المكرمة بأخبار الحادثة، وإصدار الأحكام بالمتسببين في حادثة السرقة، وإرسال الدولة العثمانية أحد مسؤوليها للتحقيق في القضية، والقبض على المتهمين وفرض الحراسة في المدينة، وإقرار المتهمين بالجريمة، وتأثير هذه القضية على أهالي المدينة المنورة.

تعدَّدت الأسبابُ التي دفعتني إلى اختيار الموضوع؛ منها:

- الأهمية التاريخية للمسجد النبوي إذشَهِد خلال فترة العصر العثماني أحداثًا كثيرة على جانبٍ كبيرٍ مِن الأهمية؛ من بينها قضية سرقة الشمامة التي حدثت في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.
- المعلومات التاريخيَّة المهمة التي تتضمَّنها الوثائق العثمانية بخصوص قضية سرقة الشمامة، خاصة أن موضوع الدراسة لم يحظَ بعناية الباحثين لمحاولة رصده وتتبعه.
- التعرُّف على موقف الدولة العثمانية من القضية وما تبع ذلك من إجراءات، إضافة إلى الرغبة في إبراز جانب مهم من تاريخ المدينة الذي ما زال في حاجة إلى بحث وتقصي ولعل هذه الدراسة تكون مفتاحًا لدراسات أخرى مِن زوايا مختلفة.

وتهدف الدراسة إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: ما قضية الشمامة المرسلة إلى المسجد النبوي؟ ومتى كان تاريخ وصولها إلى المدينة المنورة؟ ومتى تم اكتشاف عملية السرقة؟ وكيف تعاملت الدولة العثمانية مع قضية السرقة؟ وما الإجراءات التي تمت للقبض على المتهمين؟ وما تأثير هذه القضية على أهالي المدينة المنورة؟! وقد اعتمدت الدراسة اعتماداً رئيسياً على مجموعة من الوثائق العثمانيةلمعالجة الموضوع التي أمكن الحصول عليها من الأرشيف العثماني، إضافة إلى المصادر المعاصرة للحادثة، والتي تمثلت بشكل أساسي في مؤرخ المدينة المنورة عمر السمهودي الذي كان شاهد عيان للحادثة وسجل من خلالها مشاهداته والتحقيقات التي أجريت في المدينة المنورة لتعقب المتهمين بالقضية في كتابه المسمى « كسر الشمامة». وقد عرضت هذه الدراسة في عدة محاور كالآتي: من مقدمة تضمنت أهمية الموضوع وأسباب اختيار ومدخل تناولت فيه نماذج من الهدايا المرسلة إلى المسجد النبوي، ثم تطرقت إلى قضية الشمامة مِن خلال وصفها والمراسلات في شأن وصولها إلى المدينة المنورة واكتشاف سرقتها، ثم الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية في مسألة قضية سرقة الشمامة من وصول لجنة للتحقيق في القضية، ونتائج التحقيقات،

وجمع أجزاء الشمامة، وأخيراً آثار قضية سرقة الشمامة على أهالي المدينة المنورة، وقد ختمت الدراسة بخلاصة عرضت فيها أهم نتائج البحث.

مدخل:

تمتع المسجد النبوي الشريف بقدسية كبيرة لدى المسلمين، ونظراً لهذه القداسة الإسلامية فقد حَظِيَ بكثيرٍ مِن الإهداءات خلال العصور المختلفة، إذ دأب سلاطين الدولة العثمانية وغيرهم مِن ولاة الدول الإسلامية على إرسال بعض الهدايا، التي تعددتْ أنواعها وأوصافها، مِن قناديلَ[1] ومعاليقَ وغيرها من الهدايا التي يُقدِّمونها إلى الحجرة النبوية الشريفة[2] أو الروضة الشريفة[3]، خاصة أن أمراء الحرمين كانوا يستقبلون في كل سنة في موسم الحج وفوداً من مختلف الدول الإسلامية، وكان بعضهم يخص المسجد النبوي بنصيب من الهدايا التي تعكس اهتمامهم بالأماكن المقدسة.

إذ حرَص سلاطين الدولة العثمانية على إرسال الهدايا والهبات إلى المسجد النبوي، فتنوعتْ هذه الهدايا مِن قناديل وشمعدانات؛ ففي سنة 971هـ/1563م أرسل السلطانُ سليمان القانوني[4] (926هـ/1520م-974هـ/1566م) ثلاثة قناديل من الذهب مُرَصَّعة بالجواهر؛ ليُعَلَّق اثنان منها في سقف الكعبة، والثالث في الحجرة النبوية[5]، وفي سنة 985هـ/1577م أرسل السلطان مراد الثالث[6]، (982هـ/1574م1003-هـ/1595م) (982هـ/1574م1003-هـ/1595م) قنديلاً من الذهب المرصع بالجواهر[7].

غير أن ذلك لم يَمنعْ مِن وقوع بعض التجاوُزات على هذه الهدايا؛ إمَّا بسرقتها أو التصرُّف فيها، فقد تحدثت المصادر المعاصرة عن بعض الحالات التي تُثبت تجاوز بعض المسؤولين في المسجد النبوي على تلك الإهداءات خاصة القناديل، الأمر الذي جعل مسألة حفظِها في المسجد النبوي في بداية العصر العثماني تسبَّبَتْ في مشكلة كبيرة خوفًا مِن سرقتها، خاصة أنها كانتْ تُحفَظ في صَحْن الحَرَم الشريف؛ مما جعل أغوات الحَرَم النبوي[8] يُشددون في منع المصلين مِن الاقتراب منها أو الاعتكاف بالجوار منها، الأمر الذي دفَع شيخ الحَرَم[9] إلى صهر الأواني الذهبية، وصرف ما تحصَّل منها في تجديدات المسجد؛ مما تسبب في توقفالإهداءات إلى المسجد النبوي فترة مِن الزمن فقد تخوف بعض المسؤولين مِن تعرُّض هداياهم إلى الضَّهْر[10]،لكن سرعان ما نشطتْ عملية الإهداء مرة أخرى؛فعندما تولى السلطان أحمد الأول (1012هـ1027-هـ/-1603 1618م)[11] أهدى المسجد النبوي ثلاثة قناديل مصنوعة من الذهب ومرصعة بالجواهر[12].

لم يقتصر إرسال الهدايا على سلاطين الدولة العثمانية فقد شارك حكام الدول الإسلامية في تخصيص بعض الهدايا للمسجد النبوي ففي سنة 1042هـ/1632هـ أهدى سلطان المغرب الوليد بن زيدان بن أحمد المنصور الحسيني مجموعة من الشمعدانات لإضاءة المسجد النبوي منهما اثنان من الذهب المرصع بالياقوت والزبرجد، واثنان من الفضة المرصعة بالجواهر[13].

من جانب آخر، حَظِيَت الحجرة النبَويَّة الشريفة والروضة الشريفة بالمسجد النبوي باهتمامٍ بالغٍ؛ فخُصِّصَ لها أفضل أنواع الهدايا، لا سيما القناديلوالشمعدانات المُرَصَّعة بأفخر أنواع الجواهر، التي كانتْ توضع في الممر الضيق المحيط بالحجرة النبَويَّة[14]،وكانت تلك الهدايا المُرْسَلة إلى الروضة الشريفةعُرْضَة للسرقات؛ فنجد مثلًا في سنة 976هـ/1568م طالبت الدولة العثمانية

بالتحقيق في حادثةٍ تخُص أحد الإهداءات للروضة النبوية، عندما قام شيخ الحَرَم النبوي برفع الشمعدان الذهبي الذي أهداه السلطان سليمان القانوني إلى الروضة النبوية الشريفة، ووضع بدلًا منه سراجًا أَهْدَتْهُ شاه خاتون[15] إلى الحَرَم النبوي، ولعل السراج الذي أَهْدَتْهُ شاه خاتون كان أكبر مِن سابقه؛ مما دفع شيخ الحَرَم لاستبداله، فطلب الديوان الهمايوني[16] التحقيق في هذه الحادثة، ومعرفة مُلابَساتها[17]، كانتْ تلك الإهداءات باهظةَ الثمن؛ مما أغرى بعض ضِعاف النفوس للسطو عليها من ذلكما قام به أمير أمراء مصر أحمد باشا[18]عندما استولى على مبلغ قدره سبعة آلاف قطعة ذهبية كانت مخصصة للروضة المطهرة في المسجد النبوي تبرع بها بعض المحسنين، وهي تعتبر أول حادثة تشير إليها الوثائق العثمانية فيما يتعلق بمسؤول عثماني يقول بالاستيلاء على أموال تبرع بها المحسنين للمدينة المنورة[19]. ومن ذلك ما أشارت إليه إحدى الوثائق العثمانية - غير مُؤَرَّخَة - أن سليم أغاتُّهم بسرقة هدايا الحَرَم النبوي، وتبديد بعض الأشياء الخاصة بالروضة المُطَهَّرة وبيعها، حتى ساد في المدينة المنورة حالةٌ مِن التذمُّر والاستياء؛ نظرًا لما أُشيع من اختلاس خزانة الحَرَم النبوي، مما حدا بالسلطة العثمانية أن ترسلَ مَن يُحَقِّق معه في الحادثة، وانتهتْ هذه الحادثة بسجنه ونفيه إلى إستانبول وتسليم الهدايا المسروقة إلى أصحابها[20].ولم تَسْلَم مقتنيات الحجرة النبَويَّة الشريفة مِن العبث بها، بسبب صراعات بعض الأشراف، حيث لجأ بعضهم للخروج من بعض الأزمات للسطو عليها، وهذا ما قام به أمير المدينة محمد بن جامع الحسيني[21] (933هـ/1527م)، عندما أعلن العصيان والتمرد في سنة 933هـ/1527م، فاستولى على محتويات خزانة المسجد النبوي، واستولى على كثيرٍ مِن المال والتُّحَف وخرج مع أعوانه من المدينة[22]، ومثل ذلكما وقع من أمير مكة الشريف أحمد بن غالب[23](1099هـ/1688م1101-هـ/1690م)، في سنة 1099هـ/1688م الذي نهبَ جميع ما فيه الخزانة النبَويَّة من أشياء غاليةونفسية[24].

لذلك فقد حرَصت السلطة العثمانيَّة على حفظ مقتنيات الحرَمين،فمِن ضمن الإجراءات التي اتُّخِذَتْ لحماية الهدايا والنذور المُرسَلة إلى بلاد الحرَمينِ فرضُ الحراسة عليها، خاصة بعد أن تعرضت الإهداءات والصدقات المُرسَلة إلى المدينة المنورة للسرقات خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي؛ مما جعل السلطة العثمانيَّة تُصدر قرارًا مِن أجل حفظهافي مكان آمن، ففي سنة 973هـ/ 1566م أرسلت قرارًا إلى أمير أمراء مصر بإنشاء برج في إحدى زوايا المسجد النبوي لحفظها، وإرسال خمسين فردًا من جنود مصر وبرفقتهم آغاإلى المدينة لحراسة البرج[25]. ولما كان بعض الموظفين العثمانيين يتواطؤون مع الأشرافوذلك بمنحهم أو إقراضهم مقادير من أموال ومتعلقات الحجرة النبوية المطهرة؛مما دعا السلطان محمد الرابع (1058-1099هـ/ 1648-1687م) [26]، والسلطان سليمان الثاني (1099-1102هـ/ 1687-1691م) [27] إلى إصدار أمرينإلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرمفي حِفْظ وصيانةالأمانات التي توضع في الحجرة النبوية المطهرة بالمدينة المنورة، وألا يُعطى أحد من الأشراف أو غيرهم منها على سبيل الاقتراض[28].

قضية سرقة الشمامة:

قبل الشروع في تناول قضية سرقة الشمامة لابد من عرض بدايات وصول هدية الشمامة إلى المدينة المنورة والمراسلات التي تمت بشأن الموافقة لوضعها في الحجرة النبوية، والاحتفال

الرسمي الذي أقيم في المدينة لوضعها في مكانها المحدد، ثم اكتشاف السرقة، وما جرى بعد ذلك من إجراءات.

وصف الشمامةوالمراسلات العثمانية بشأنها:

وصلتْ إلى المدينة المنورة هديةٌ مِن حاكم الفرس الشاه حسين الأول[29]، (1105هـ/ 1694م1135-هـ/1722م)، وكان قد نذر أن يصنعَ ويُرسل شمامة فاخرة لقبر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة؛وكانت الشمامة من جملة التعاليق في الحجرة الشريفة، كروية الشكل من الذهب مرصعة بالجواهر محشوة بالعنبر، وقد بالغ بصنعها لتوضع في الحجرة النبوية [30].

أما تفاصيل تلك الشمامةفقد وصفت الوثائق العثمانية بناء على الأخبار الواردة منقاضي المدينة المنورة وشيخ الحَرَم النبوي محمد آغا [31] بأنها مصنوعة من الذهب محشوة بالعنبر، وظاهرها الكبير والوسط والصغير،وأنها مرصعة في جوانبهابمئات مِن الفصوص والأحجار الكريمة، يوجد بها 267 قطعة زمرد و 50 قطعة من الألماس الصغير والأوسط و 290 قطعة من الياقوت الأحمر و 5 قطع من الياقوت الأصفر، ومرصعة بـ16 قطعة من اللؤلؤ[32].

لكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام:

متى وصلت هدية الشمامة إلى المدينة المنورة؟ وفي عصر من السلاطين؟! الواقع أن الإجابة على ذلك السؤال يبدو أنه أمر شائكفمن واقع المصادر لا يوجد إلى ما يشير إلى تحديدتاريخاً لوصولها، فمُؤرِّخ المدينة عمر السَّمْهُودِي (ت1158هـ/1746م)[33] يؤرخ وصولها في زمن السلطان العثماني مصطفى خان الذي حكم خلال الفترة (1106هـ/ 1695م1115-هـ/1703م)[34]إذ يشير أنه جرت مراسلات بخصوص الشمامة، وأن السلطان العثماني المذكور سمح للشاه بوضعها في الحجرة النبوية[35]، ويبدو أن صنع هذه الشمامة التي تكلف بها حاكم الفرس قد استغرق سنوات عدة، فلما انتهى مِن صُنعها أرسل بها إلى المدينة المنورة بناء على الموافقة السلطانية السابقة، فلما وصلتْ هذه الهدية منع شيخ الحَرَم النبوي محمد آغامِن وضعِها في الحجرة النبَويَّة، ورَفَع بأمرها إلى السلطان العثماني آنذاك أحمد الثالث[36](1115هـ/1703م1143-هـ/1730م)، ووضعوها في دار العشرة[37]، ثم نُقِلَتْ إلى القبة الأولى حتى يأتي الأمر السُّلْطاني بشأنها؛فصدَر الأمر السُّلْطاني بمنع وضعها في الحجرة وبردها على الشاه، [38]، فلما بلغ حاكم الفرس امتناع شيخ الحَرَم مِن وَضْع الهدية في الحجرة النبوية أرسل إلى السلطة العثمانية، وأوضح له موافقة السلطان السابق على ذلك، وجعل الشمامة هديةً منه إلى السلطان العثماني أحمد الثالث، والتمس منهم أن يضعوا الشمامة في الحجرة النبَويَّة باسم السلطان أحمد الثالث، فأرسل السلطان فرمانًا بالإذن بوضعها في الحجرة النبَويَّة[39]. والحقيقة أن هناك وثيقة عثمانية وردت إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم محمد أغا في تاريخ (أوائل رجب من عام 1118هـ الموافق أكتوبر 1706م) تتضمن الإخبار أن حاكم فارس قد بعث بهدية في السنة الماضية لتوضع في الحجرة النبوية، لكن لم يتم وضعها حتى تصل الموافقة السلطانية[40]بناء على ما سبق ربما يكونتاريخ وصول الشمامة إلى المدينة المنورةفي عام 1117هـ/1705م بناء على الأمر السلطاني الوارد إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم، في حين صدرت الموافقة بقبول الهدية في سنة 1118هـ/1706م ومع صدور الموافقة إلا أن هذه الهدية

بقيت لم توضع بالحجرة النبوية حتى يصدر الفرمان لأمين الصرة بوضعها في مكانها المخصص، وبقيت محفوظة في دار العشرة ثم نقلت بعد ذلك إلى قبة الزيت [41].

بالتالي نستطيع القول أن تلك الهدية قد عاصرت اثنين من السلاطين هما السلطان العثماني مصطفى خان الذي صدرت الموافقة السلطانية في عهده قبل وصولها، ويبدو أن حاكم فارس أراد أن يضمن الموافقة قبل أن يأمر في صنعها الذي استغرق عدة سنوات، كما عاصرت السلطان أحمد الثالث الذي امتنع في بداية الأمر عن قبول الهدية ثم أصدر أمره بالموافقة بقبول الهدية.

الاحتفال الرسمي لوضع الهدية واكتشاف السرقة:

بعد أن صَدَرت الموافقةُ على قبول الهدية، صدَر الأمر السُّلْطانيسنة 1119هـ/ 1707م بوضع الشمامة في الحجرة النبَويَّة، وأرسله مع جماعةٍ مِن المدينة يَرْأَسُهم أحد كبار رجال الدولة ليسلموا الهدية في احتفال رسميٍّ، فقُرئ الفرمان السُّلْطاني بحضور علماء المدينة وخطبائها وشيخ الحَرَم وقاضي الشرع وأمير الحج الشامي سليمان باشا [42]، وأمير الحج المصري غيطاس بيك(1117هـ/1705م- 1121هـ/1709م) [43]، وبعد تمام قراءة الفرمان السلطاني أخذ خازندار الحَرَم المفاتيح وفتح قبة الزيت لإخراج الشمامة التي وُضِعَتْ في الصندوق، وعندما فتحوا الصندوق وجدوه خاليًا من الهدية، فأخبروا السلطان العثماني أحمد الثالث بالقضية وعلى أساسها جرى تحقيق واسع حتى ظفروا بالسارقين [44].

لعل من المهم قبل تناول التحقيقات التي أجريت بخصوص القضية يتبادر إلى الذهن تساؤل؛ متى تمت عملية سرقة الشمامة؟!

للإجابة على التساؤل السابق يجب الإشارة إلى ما ذكره المؤرخ السمهودي الذي كان شاهد عيان للحادثة ودوّن تفاصيلها في كتابه كسر الشمامة؛ إذ ذكر أنه بعد التحقيقات التي أجريت مع اثنين من السارقين اعترفا بأنهما قاما بالسرقة في موسم الحج بعد رجوع الحجيج إلى مكة، حين مكث أمير الحج الشامي وطال جلوسه، مستغلين فتح أبواب الحرم النبوي خلال فترة الحج، فجعلوا مفتاحًا لقبة الزيت، ومفتاحًا للصندوق الذي فيه الشمامة[45]، وكسروها ووجدوا من الفصوص نحو سبعين فصًّا مختلفة الألوان، ومن العنبر مائة مثقال[46]، فقد جرت العادة أن أبواب المسجد النبوي لا تقلق في الليالي الثلاث التي تسبق رحيل الأركاب عن المدينة المنورة ليتمكن الجميع من المكوث في المسجد أطول مدة ممكنة، إذ تعّود الركب المصري وكذلك الشامي ليلة رحليهم أن يجتمع أمراؤهم وكبراء أهل المدينة المنورة والأغوات في صحن المسجد ليلاً ويوقدوا كثيراً من الشموع الموضوعة على شمعدانات من الفضة، ويحضر جماعة من المنشدين ويصدحون بالعديد من قصائد المدائح النبوية[47]. وهذا يعني أن تاريخ السرقة تم موسم حج سنة 1118هـأي بعد خمسة أشهر من وصول الأمر السلطاني الخاص بالموافقة على قبول الهدية.

القبض على المشتبهين ومكاتبة الدولة العثمانية:

شغلت قضية السرقة هدية الشمامة الرأي العام في المدينة المنورة ومكة المكرمة، وعلى إثرها جرت تحقيقات واسعة، فبعد يومين من اكتشاف حادثة السرقة قُبض على اثنين من

المتهمينأحدهما يدعى: خليل آغا تابع « أحمد عمر» أحد أغوات الحرم الشريف، والآخر يدعى خليل تابع الخزندار سليمان – واعترف الخليلان بأن لهما شريكًا ثالثًا يُدْعَى أحمد الذروي[48]، وهو مقيم بمكة ومعه بعض الفصوص والعنبر، وعلى الفور تم احتجاز المشتبهين على ذمة التحقيق[49].

وفي هذه القضيةشارك أهالي المدينة المنورة في الكشف عن هوية الجناة، فأتى بعض الناس إلى شيخ الحرم محمد آغا الذي اتهموه بالتقصير في حفظ مقتنيات الحرم النبوي ببعض فصوص الياقوت والألماس وأخبروه بالصائغ الذي اشتروا منه الفصوص، فلما علم بافتضاح أمره هرب إلى جهة العوالي، فقبضوا على اثنين من أصحابه، وبعد التحقيق معهم اعترفوا بالمكان الذي اختفى فيه الصائغ في العوالي حتى يكون بمنأى عن الشبهات،فقبضوا علية وجلبوه إلى شيخ الحرم، وبعد ضربه أعترف بالجريمة[50]. ومزيداً من إحكام الضبط ومحاولة الوصول إلى المتهمين بالقضية فخلال عملية التحريات التي أجريت في المدينة المنورة تم الاستعانة بالحرفيين حيث أمر الحاكم شيخ الصاغة والهنود أن يبذلوا جهدهم لتحصيل بقية الأجزاء المسروقة، فأخبر أحد الصاغة يدعى» عباس» أنه عُرض عليه خليل أغا بعض المجوهرات المسروقة من الشمامة وزنها أربعة وخمسون مثقالاً فشك في أمره، فامتنع عن شرائها حتى يتعرف على مصدرها، فذهب به إلى أحمد عمر، فسأله عنها متعجباً من وجودها معه التي لا يوجد نظير لها إلا في خزائن الملوك، فاحتال على الصائغ فأخبره أنها من حلي زوجته، عندئذ تنبه الصائغ لشكوكه فأبلغ الأغوات بما حصل فحبس في بيته [51].

لم يقتصر الأمر على ذلك، بعد أنْ وَصَلَتْ أخبار سرقة الشمامة إلى مكة المكرمة كان من الطبيعي أن يتخذ أميرها آنذاك الشريف عبد الكريم بن محمد[52](1116هـ/1704م1123-هـ/1711م) موقفًا حاسمًا؛ إذ أمر بإحضار الرجلين بين يديه ليسألهما عن ملابسات الجريمة، فشدد عليهما فاعترفا بالجريمة، ووجدوا عندهما بعض الفصوص المسروقة، فجمعها الشريف عبد الكريم بن محمد وربطها بحضرة القاضي وختمها بختمه[53]، ثم أرسل المُتَّهَمين وهما مقيدان بالسلاسل بصحبة المرسول الذي جاء بطلبهما، وأرسل معه ما تحصل من الفصوص إلى شيخ الحرم محمد آغا، ثم كتب محضرًا بالحادثة، وأرسله إلى الدولة العثمانيَّة للتعريف بالحادثة لتنفيذ العقوبة[54].

أما في المدينة المنورة فقد استمرت التحريات جارية على قدم وساق بحثاً وراء الجناة، إذ عقدت عدة جلسات في محاولة اقتفاء آثار المشتبهين والقبض عليهم فعقدتالجلسة الأولىفي المدرسة الأشرفية[55] للنظر في الحادثة بحضور الحكام وجمع من الأعيان، وفي هذه الجلسة أبرز شيخ الحرم ما اجتمع عنده من السبائك وكان عددها ثلاث عشرة سبيكة، وأمر القاضي بتحرير كل سبيكة، وإثبات أسماء من وجدت عنده في سجل، وبحبس من وجد عنده شيء في القلعة[56]،وفي هذه الجلسة أمر شيخ الحرم بالقبض على من وجد عند شي منها في القلعة، فقبض على جماعة من أهالي المدينة من بينهم محمد أمين الأيوبي[57]، وكان ممن اتهم في قضية سرقة الشمامة سنة 1119هـ/ 1707م، فنفي إلى مصوع، ثم عاد إلى المدينة وتوفي فيها سنة 1142هـ/ 1730م[58].

موقف الدولة العثمانية:

بعد أن وصلت أخبار الحادثة إلى السلطان العثماني قام بتكليف والي مصر علي باشا[59] لاتخاذ تدابير عسكرية للحفاظ على الأمن بالمدينة وتأديب المتسببين في السرقة، وفي أواسط ربيع

الثاني سنة 1119هـ الموافق يوليو 1707مصدر أمر سلطاني إلى والي مصر المذكور وإلى قاضي المدينة المنورة بعزل المتسببين في التقصير بالحراسة على رأس هؤلاء محمد اغا شيخ الحرم وعثمان اغا نائب الحرم[60] بسبب ثبوت تهاونهما وتقصيرهمافي حفظ وحراسة خزينة الروضة المطهرة وتعيين شيخًا للحرم ونائبًا للحرم مكانهما من إسطنبول، وحتى يصل المكلف بالتحقيق بالقضية فقد أكد الأمر السلطاني على والي مصر المذكور بحبس عثمان نائب الحرم المتهم بقضية السرقة في القلعة السلطانية[61] بالمدينة المنورة احتياطيًا حتى لا يهرب إلى أي مكان، كما شدّد الأمر السلطاني على والي مصر بأن يمكث رجاله المكلفين في المدينة المنورة من أجل حراسة نائب الحرم وجميع المسجونين بقضية السرقة حتى يصل المباشر في التحقيق مع شيخ الحرم الجديد الذى تم تعيينه والتأكيد على تسليم جميع المسجونين إلى المباشر المشار إليه واستلام السند المعمول به عند إتمام التسليم وإرسالهم إلى الدولة العثمانية[62]، كما صدر أمر آخر إلى قاضي المدينة المنورة في أواسط ربيع الثاني سنة 1119هـ الموافق يوليو 1707م بالقبض القبض على عثمان المذكور الذي نائب الحرم، وحبسه، ومصادرة أمواله وأملاكهومتعلقاتهوتحريرها وتقييدها في دفتر بمعرفة الشرع، وحفظها في مكان آمن، والتفتيش والتحري عن المتهمين في سرقة هذه الشمامة والقبض على كل شخص متورط في هذه القضية وحبسه وتحرير أموالهم ومتعلقاتهمأيضًا وقيدها في دفتر ووضعها وحفظها في مكان آمن وأكد الأمر السلطاني على تحديد وتوضيح مقدار ما تم تسليمه من المجوهرات وسائر الموجودات[63] وفي 12 من شهر رجب من سنة 1119هـ الموافق 9 أكتوبر 1707م وصل إلى المدينة المنورة مبعوثي والي مصر فنزلوا على قاضي المدينة المنورة، فأبرز المأمور منهم الأوامر الصادرة من السلطان العثماني والتي تضمنت:

1. عزل شيخ الحرم محمد آغا ونائبه عثمان آغا، وإسناد منصبها إلى القاضي إبراهيم المشهور عشاقي زاده.
2. حبس عثمان أغا في القلعة السلطانية، لكن هذا الإجراء لم يستمر طويلاً فبعد اثني عشر يوماً من تولية القاضي سرعان ما عين محمد آغا الجزائري في منصب مشيخة الحرم ونائبه[64].

وصول لجنة التحقيق في القضية:

كما سبق الإشارة كانت الإجراءات السابقة التي اتخذتها السلطة العثمانية مؤقتة حتى يصل المباشر بقضية التحقيق إذ اكتفت بالقبض على المشتبهين بهم وتشديد الحراسة عليهم من خلال الأوامر المرسلة السلطانية المرسلة إلى قاضي المدينة المنورة ووالي مصر، وفي 4 من ذي الحجة من سنة 1119هـ الموافق 26 فبراير 1708م وصل إلى المدينة المنورةالقابقجي[65] محمود أغاالمكلف بالتحقيق بالقضية برفقة شيخ الحرم أيوب أغا وإسماعيل آغا نائب الحرم، وبعد يومين من وصولهمعُقدت جلسة ثانيةفي المدرسة الأشرفية بحضور الأعيان وجمع من علماء المدينة والعساكر، وفيها أبرز القابجي أمرًا سلطانيًّا بحبس محمد آغا شيخ الحرم، وضبط أموال عثمان آغا نائب الحرم، وأحمد عمر[66]، وبعد يومين من انعقاد الجلسة السابقة تم النداء العام في المدينة بجمع

أجزاء الشمامة، فجُمع أهل الحرف، وطلبوا كل من عنده شيء من أجزاء الشمامة يأتي به، وأعطوهم الأمان على أنفسهم خلال ثلاثة أيام، ومن ثبت عليه إخفاؤها فدمه مهدور، ثم عقدت جلسة في المسجد النبوي الشريف لتحرير ما اجتمع من أجزاء الشمامة، وتسليمه لشيخ الحرم الجديد أيوب أغا[67].

بعد عدة أيام من وصول لجنة التحقيق عُقدت جلسة أخرى في المدرسة الأشرفية لاستجواب المسجونين في القلعة السلطانية، فأحضروا كلا من السيد أحمد عمر والخليلين، حيث اعترف الخليلان أنهم كسروا الشمامة نصفين، وأخذ أحد شطريها أحمد عمر، واشترك ثلاثتهم في الشطر الثاني، وتم تحرير أقوال المتهمان في سجل ثم جيء بشريكهما أحمد عمر وسُئل عما اعترف به الخليلات فأنكر ذلك، فأمر الحكام بإعادته إلى السجن، وأمر المنادي بالنداء بالأمان لمن يأتي بما عنده من أجزاء الشمامة، وفي اليوم الثاني عقدت لجنة التحقيق جلسة أخرى فحققوا مع بعض مَن في القلعة، فاعترف أحمد عمر بعد الضرب أن النصف الذي أخذه من الشمامة قد باعه، وأنه باع من الذهب الأصفر ما يساوي خمسمائة أحمر[68]؛ على أحد الهنود يدعى سراج، فقبضوا عليه وختموا على بيته فأنكر فضُرب ضربًا شديدًا، وخوفًا على نفسه من الهلاك أقر بذلك، كما أقر بعضهم بأنه باع سبائك لاثنين من الهنود فقُبض عليهما، أحدهما يدعى: صديق الأصم، والآخر: محمد علي وزنها مائة مثقال، وتم حبسهما، كما اعترف أحد المحبوسين بأنه باع سبعة وتسعين فصًّا لأحد الصاغة يُدْعَى: عبد الغفور، فأنكر ذلك، كما اتهم أحد المحبوسين أحد النساك يدعى محمد المشرقي أنه باع عليه خمسة وعشرين من الفصوص. وفي اليوم الثاني اعترف أحمد عمر بأنه خلال التحقيق افترى كذبًا على كل من عباس الصائغ وسراج الهندي، وعلى هذا الأساس عقدت جلسة في بيت شيخ الحرم النبوي للنظر في الاتهامات الباطلة التي أدلى بها بخصوص عباس الصائغ وسراج الهندي ومحمد المشرقي، حيث ثبتت براءتهم مما ألصق بهم من تهم، وطلب القابجي أن يحضر برجلين يضمنانهما لإطلاق سراحهم بعد اثبات أسمائهم وضمانهم في سجل القاضي، فضمنهما رجلان من مكة أحدهما يدعى: عبد الشكور، وآخر يدعى عمر العلوي، كما تم تبرئة اثنين من المتهمين جاءا من مكة بصحبة السيد أحمد الذروي هما أحدهما يدعى عبدالرحيم الشكوري وراشد المرطباني، ثم عقدت جلسة أخرى في بيت شيخ الحرم بحضور العلماء والأعيان، واتفقوا أن يكتبوا محضرًا للدولة العثمانيَّة للتعريف بالمحبوسين في القلعة، وهم سبعة أشخاص، وبالمقِرّ منهم والمقَرّ عليه ممن سبق إطلاقه[69].

بعد الانتهاء من التحقيق مع المحبوسين بالقلعة قام شيخ الحرم بالجرد والتفتيش لآثار الحرم النبوي خلالثلاثة أيام، فتم جرد ما في الخزانة من مصاحف شريفة، ومعادن وسفر عليها الفضة، وفي اليوم الثاني جرى اجتماع وفيه أعيد قراءة الأمر السلطاني، ثم دخلوا الحجرة النبوية لضبط ما فيها تعاليق مما هو مجتمع ومفرق، ثم توجهوا بعد ذلك إلى قبة الزيت التي فقدت منها الشمامة لضبط جميع ما في الخزائن [70]. وعندما تأخر وصول ردِّ السلطان العثماني بادروا بإرسال المفتي الحنفي محمد أسعدأفندي[71] بسفارة إلى الدولة العثمانيَّة، ومعه محضر

باللغة التركية بتفاصيل الحادثة وبصحبته رجل من جماعة محمود آغا القابجي، ومعهم رسائل العلماء[72]. ويبدو أن الدولة العثمانية أرادت معاقبة شيخ الحرم ونائبة منعاً للتجاوزات ففي أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ الموافق لشهر مايو من سنة 1708م أرسلت الدولة العثمانيَّة فرمانًا إلى والي مصر حسن باشا[73] يقضي بنفي عثمان نائب الحرم السابق ومحمد حافظ شيخ الحرم في مصر[74]، لكن سرعان ما صدر أمر آخر أواسط ربيع الثاني 1120هالموافق يونيو 1708مإلى والي مصر بإخلاء سبيل نائب الحرم عثمان أغا وإعادته إلى المدينة المنورة، وإبقاء حافظ محمد شيخ الحرم السابق في مصر[75]، كما صدر حكم آخر مماثل في أواسط ربيع الثاني 1120هـ الموافقيونيو 1708م إلى قاضي المدينة المنورة وإلى شيخ الحرمبالعفوعن عثمان نائب الحرم وإعادته إلى المدينة المنورة، وألا يمانعه أحد في الإقامة فيها، وإذا كان قد ذهب إلى مصر، يتم إرسال أمر إلى والي حسن باشابأن يأمر بإرجاع المذكور إلى المدينة المنورة بموجب العفو السلطاني، وأكد عند وصوله إلى المدينة المنورة يقيم فيها دون أن يتعرض له أحدبناءً على الأمرٌ السلطانيٌّ[76]

نتائج التحقيق النهائية:

في أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ الموافق مايو 1708م صدر أمر سلطاني إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم بنتيجة التحقيقات التي أجريت بخصوص قضية الشمامة، وتضمنت الأمور الآتية:

بعد التفتيش والتقصي عن سارقي الشمامه المذكورة وعن كيفية سرقتها بواسطة المكلف بالتحقيق بالقضية محمود أغا تبين أن المتهمين بالدرجة الأولى في قضية السرقة هم كلاً من: خليل وأحمد عيدروس التابعين لأحمد عمر الذي هو من أغوات الحرم الشريف وخليل التابع لسليمان أغا أمين خزينة المسجد النبوي السابق، وقد أعان الثلاثة السارقين المذكورين أيضًا أحمد عمر وأحمد عامر والصائغ عبدالغفور الذي اشترى المجوهرات المسروقة بثمن زهيد من المذكورين أيضًا فبعد القبض عليه وظهور ستة وخمسين قطعة من الجواهر في يده تم سجن الجناة المذكورين في القلعة السلطانية[77].

بناء على نتائج التحقيقات الواردة من اللجنة المكلفة بالتحقيق بالحادثة صدر أمر سلطاني بمعاقبة المتهمين بالقضية إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم بالقبض على خليل تابع أحمد عمر وأحمد عيدروس وخليل الآخر التابعين لسليمان أمين الخزينة السابق وإرسالهم إلى جدة والتنبيه سنجق جدة ومحافظ قلعة جدة لحبسهم في قلعتها[78]، حيث تقرر معاقبتهم بالسجن المؤبد فيها لتجرأهم على هذا الفعل المشين خاصة أنهم من خدَّام دائرة الحرم النبوي، أما معاوني السارقين وهما أحمد عمر وأحمد عامر الذين أعانوا الثلاثة المذكورين على السرقة، وكذلك الصائغ عبدالغفور الذي اشترك معهم في السرقة فقد تم الحكم على هؤلاء الثلاثة بالطرد والإبعاد من المدينة المنورة[79]

خلال التحقيقات التي أجريت اعترف أحمد عمر أنه أعان السارقين وبأنه أرسل كثير من الأجزاء المسروقة من الشمامة إلى بغداد مع ابن أخته، وأتلف كثير من المجوهرات المسروقة،

لذا تقرر بيع أمواله ومتعلقاته التي تم تحريرها وقيدها بالدفتر بمعرفة الشرع وتحصيل الأموال الناتجة[80].

أظهرت نتائج التحقيقات براءة عدد ممن اتهم بسرقة الشمامة من هؤلاء: ثبت براءة كل من حافظ محمد شيخ الحرم السابق وعثمان نائب الحرم السابق وإطلاق سراحهما من الحبس ورد وتسليم متعلقات عثمان نائب الحرم التي تم تحريرها وقيدها بالدفتر وضبط أمواله، لعدم ظهور خيانة منهما، وبراءة محمد المشرقي وعباس الصائغ وسراج الهندي اللذان تم اتهامهما ظلماً من قبل أحمد عمر، فأطلقوا من الحبس بكفالة إحضار، كما تبين بعد التحقيق تبرئة كلاً من عبدالرحيم شكوري وراشد مرطباني المشتبه بهما و اللذين تم إحضارهما من مكة المكرمة مع أحمد عيدروس إلى المدينة المنورة وحبسهما تم إطلاق سراحهما أيضًا بعد أخذ تعهد بكفالتهما، حيث أظهرت نتائج التحقيقات براءة ذمتهم فيما نسب إليهم[81].

جمع أجزاء الشمامة المسروقة:

لم تكتفِ السلطات العثمانية بما أصدرته من أحكام بخصوص المتهمين بالقضية بل حرصت خلال التحقيقات التي أجريت مع المتهمين في قضية السرقة على جمع الأجزاء المتبقية من الشمامة المسروقة، فكلفت محمود أغا بجمعها ويبدو أن مسألة جمعها استغرق سنوات حيث ظهر خلال التحقيقات في سنة 1120هـ/1708م أجزاء متفرقة صحيحة ومكسورة من الشمامة المسروقة وهي عدد 343 من اللؤلؤ والياقوت وعدد 221 زمرد كبير وصغير و29 حجر كبير وصغير جدًا من الألماس و12 من اللآلئ غير المصقولة و500 مثقال من الذهب، و844 مثقال من العنبر وقد تم جمعها وحفظها وتسليمها للمباشر من أجل تكميل الأجزاء المفقودة من الشمامة وإعادتها إلى هيئتها الأصلية[82]، وكما صدر أمر آخر إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم بإرسال الأجزاء المتفرقة من الشمامة المذكورة إلى بغداد مع الدفتر المحرر عن هذا الأمر، وحصر الأموال الأموال والأشياء التي يجب بيعها بمعرفة الشرع وتحت إشراف المباشر على القضية، وتحصل الأموال منها،وبيعها دون زيادة أو نقصان، وتسليمها إلى المباشر المذكور مع الأجزاء المحصلة من الشمامة المذكورة[83]

استمرت عملية جمع أجزاء الشمامة في السنة التي تليها، ففي أواسط شهر رجب 1121هالموافق أكتوبر 1709م صدر أمر سلطاني إلى قاضي المدينة المنورة وإلى شيخ الحرم أنه تم تحصيل وحفظ الأجزاء المتفرقة للشمامة المسروقة، ونقل الصحيح والمكسور من أجزائها، وقد بلغ 243 من الياقوت وعدد 12 من اللؤلؤ المكسور و 500 مثقال ذهب، و 844 مثقال عنبر، وأنه سيتم تكميل الأجزاء المتفرقة من الشمامة [84]، وفي أواخر شهر رجب 1121هـ الموافق أكتوبر 1709م صدر أمر سلطاني آخر إلى قاضي المدينة المنورة وإلى شيخ الحرم أيوب أغا أنه تم جمع 244 عدد من الياقوت الأحمر الأوسط والصغير، و 220 عدد من الزمرد الكبير والأوسط والصغير، وعدد 29 من الألماس الأسود و 12 عدد من اللؤلؤ و 506 مثقال من الذهب، و 893 من مثقال العنبر، كما تم خلال عملية جمع أجزاء الشمامة بيع ممتلكات أحمد عمر أحد سارقي الشمامة

المذكورة،وبلغت بعد تحصيلها 4327 قرش[85] لتحصيل مبلغ بقية أجزاء الشمامة، وبعد الانتهاء من جمع الأجزاء المتفرقة من الشمامة المذكورة وبأموال أحمد عمر تم إرسال أمر إلى المحاسبة العامة في الدولة بشأن عمل شمامة مثل الأولى وإتمامها على أكمل وجه، وإخبار حاكم فارس أنه سيتم وضع الشمامة في مكانها المخصص وإرسالها مع أمين الصرة ، لوضعها في مكانها المخصص[86].

آثار قضيةسرقة الشمامة على أهالي المدينة المنورة:

من خلال العرض السابق، اتضح أن أهالي المدينة المنورة قد تأثروا كثيراً بخبر قضية السرقة، فكان وَقْع هذه السرقة بطبيعة الحال كبيرًا عليهم، وبالرغم أن المصادر والوثائق التي أمكن الاطلاع عليها لم تشر إلى ردة فعل الأهالي نحو هذه الحادثة إلا أنه يمكننا أن نستنج ذلك مِن خلال ردود الفعل التي سَطَّرَها المُؤَرِّخون المعاصرين بين ثنايا مصادرهم،وهو ما عبّر عنه المؤرخ العاملي بقوله: «فحصل اضطراب عظيم لأغوات المسجد النبوي وشيخ الحَرَم وأهالي المدينة المنورة، وكانت عليهم من أعظم المحن»[87].و بطبيعة الحال فأن تناول المؤرخين لهذه الحادثة يعكس مدى أهميتها وأنها كانت ذا وقعٍ وصدًى لدى أهالي المدينة، يقول السنجاري في شأنها: « حصل لهم غاية التعب، لأنها مقومة بمالٍ كثير، نحواً من أربعين ألف أحمر، لكونها مرصعة بالفصوص من الألماس واليواقيت وسائر أنواع الجواهر، ولها قوائم من الذهب وجوفها مملوء من العنبر، وهي غاية الصنعة والحكمة»[88].

كان من الطبيعي أن يُحدثَ ذلك التعدي أثرًا نفسيًّا فيأهالي المدينة المنورة قد انتابهم شعور بالرهبة جراء تلك الحادثة،كما تركت تأثيرًا على حياة الناس، وعلى سلوكهم الديني، ولهذا كانوا يَلْجَؤُون إلى الدين بالإكثار من الإقبال على العبادة، ونستخلصذلكفيصورالتوبةوالإنابةإلىاللهالتيظهرتْفيالمجت معوقت الأزمات؛ فقدشاع فَتْح باب المسجد النبوي الذي سُمِّي باب التوبة عند نزول الشدائد والمحن لتفريجها، وإخراج مصحفٍ نُسِبَ إلى سيدنا عثمان رضي الله عنه من الحجرة الشريفة عند وقوع المحنة للاستشفاع به عند الله عز وجل[89]؛ فعندما وقعت سرقة الشمامة مِن الحجرة النبوية الشريفة أشار المؤرخ السمهوديأنه جيء بمصحف عثمان رضي الله عنه أمام القاضي، فقرئت سورة الفتح ونوح والإخلاص ثلاثًا، وسورتا المعوذتين والسبع المثاني ثم رفع[90].

من الناحية الاقتصادية فقد أثرت هذه القضية على المتورطين بسرقة الشمامة، فخسروا جميع أموالهم وبيعت ممتلكاتهم، خاصة ممن ثبت إدانتهم في قضية السرقة، إذ تعرضوا لمصادرات واسعة، فنجد مثلًا ممن تعرضت ممتلكاته للبيع أحمد عمر أحد أغوات المسجد النبوي، وكان من أكبر المتورطين في قضية السرقة إذ أنه لم يكتف بالتستر على السارقين فحسب بل قام بتهريب كثير من الأجزاء المسروقة من الشمامة إلى خارج المدينة المنورة، وأتلف كثيراً من المجوهرات المسروقة، لذا تقرر بيع أمواله ومتعلقاتهوتحصيل الأموال الناتجة[91]،وبلغت بعد تحصيلها 4327 قرش لتحصيل مبلغ بقية أجزاء الشمامة المسروقة، [92]،كذلك حدث الأمر نفسه لعثمان آغا نائب الحرم عندما صَدَرَ أمرٌ سلطاني بحبسه ومصادرة أمواله وممتلكاته[93]، غير أنه استطاعرد أمواله وممتلكاته بعد ثبوت براءته[94].

من الناحية العلمية فقدجرت العادة أن تتزايد حركة التأليف مع الأحداث الجارية التي يمر بها العالم تأثرًا وتأثيرًا؛ لذلك برزت العديد مِن المؤلفات التي تناولت بعض الأحداث التي وقعت في المدينة المنورة، ، واصفين حجم المأساة، ولا شك أن حادثة كسرقة الشمامة كان من الطبيعي أن تجد صداها مِن خلال أقلام المُؤرِّخين، إذ كان لهم دور مهم من خلال تدوين الأحداث في مصنفاتهم، فقد أفرد المؤرخ عمر السمهودي هذه الحادثة في مؤلف خاص سماه « كسر الشمامة» تحدث فيها عن وقائع جريمة سرقة الشمامة المهداة من حاكم فارس إلى الحجرة النبوية الشريفة، وقد اعتبر السمهودي أن هذه الهدية دسيسة من دسائس العجم، وذلك عندما جرت تحقيقات واسعةووضع مقدار من العنبر الموجود في الشمامة في النار فصدر منه رائحة كريهة، مما جعل مؤرخ المدينة السمهودي يضع كتابًا دفاعًا عنهما، وأرخ فيه تفاصيل الجريمة، وأوضح فيه عقيدة أهل السنة تجاه الخلفاء الراشدين، مع بيان فضل الشيخين[95].رغم أن الوثائق العثمانية الآنفة الذكر لم تشر إلى شيء من ذلك، بل حرصت الدولة العثمانية على متابعة القضية وإخبار حاكم الفرس بالانتهاء من جمع أجزائها لتوضع في المكان المخصص لها، وربما اعتقاد السمهوديعائد إلى التعصب المذهبي الذي تسبب في وقوع الفِتَن بين الشيعة والسُّنَّة في تلك الفترة، وهي ليست محل للدراسة والبحث.

الخاتمة:

استعرض البحث قضية سرقة الشمامة من المسجد النبوي من حيث بداية وصول الهدية والمراسلات التي تمت بشأنها، واكتشاف سرقتها، والإجراءات التي تمت بشأنها وآثارها على أهالي المدينة المنورة، وأمكن الوصول إلى بعض الاستنتاجات منها:

- لم يسبق للدراسات قبلها أن تلقي الضوء على هذه الحادثة، وبالتالي فهي دراسة لموضوع جديد لم يسبق الكتابة فيه،فعلى الرغم من أهمية الموضوع غير أن المصادر المعاصرة لم تتناول الحادثة بكثير من التفاصيل سوى ما ذكره مؤرخ المدينة عمر السمهودي في كتابه كسر الشمامة، الذي يعد من أهم المصادر التي تناولت تفاصيل الحادثة إلى جانب الوثائق العثمانية التي نقلت صورة حية للحادثة منذ بدايات اكتشاف السرقة، وإجراءات الدولة في التعامل مع القضية، ونتائج التحقيقات.
- من خلال المعلومات الواردة في الوثائق العثمانية بالمقارنة مع المصادر الأخرى تبين أنهشغلت قضية سرقة الشمامة في المدينة المنورة الدولة العثمانية؛ إذاستغرق التحقيق في القضية مدة ثلاث سنوات خلال الفترة 1119-1121هـ/ 1707-1709مخلالها اتُخذت عدد من الإجراءات الأمنية من خلال والي مصر وإرسال لجنة خاصة من السلطان العثماني للتحقيق في القضية.
- أثبتت الدراسة من خلال عرضها للوثائق العثمانية التي تناولت القضية تورط عدد من أهالي المدينة المنورة في قضية سرقة الشمامة، وبعد التحقيق أصدرت اللجنة

أحكاماً بمعاقبة المتورطين تراوحت العقوبات بحقهم بين السجن المؤبد والإبعاد عن المدينة، ومصادرة الأملاك.

- أوضحت الدارسة التوقيت الزماني والمكاني الذي وقعت فيه حادثة السرقة، وذلك في موسم الحجمستغلين فتح أبواب الحرم النبوي، فهذا وقتاً مناسباً للسرقة ومعظم الناس مشغولين بالحج.
- استغرق محاولة جمع أجزاء الشمامة المسروقة قرابة السنتين حتى تم جمعها وبيع ممتلكات المتورطين في سرقتها حتى تم إعادتها إلى مكانها المخصص، وبذلك تم إسدال الستار على قضية السرقة التي مثلتْ حدثًا مهمًّا ومؤثرًا؛ وتركت تلك الحادثة أثراً بالغاً على أهالي المدينة المنورة، وظهر ذلك جلياً من خلال كتابات المؤرخين الذين لم يكونوا بعيدين عن الأحداث عمومًا.

الملاحق:

قائمة بالمتهمين في قضية سرقة الشمامة:

المتهمون	الحكم الذي صدر بحقة
شيخ الحرم محمد أغا	صدر بحقه الحبس ثم أطلق سراحه بعد ثبوت براءته، تم نفيه إلى مصر
نائب الحرم عثمان أغا	صدر بحقه الحبس ومصادرة أمواله ممتلكاته ونفيه إلى مصر ثم تم إطلاق سراحه بعد ثبوت البراءة ورد ممتلكا ته.
خليل تابع أحمد عمر	الحبس المؤبد في قلعة جدة وبيع ممتلكاته
وخليل تابع لسليمان اغا أمين ا لخز ينة	الحبس المؤبد في قلعة جدة
أحمد عيدروس	الحبس المؤبد في قلعة جدة
أحمد عمر	الطرد والإبعاد من المدينة المنورة وبيع ممتلكاته لتحصيل مبلغ الشمامة
أحمد عامر	الطرد والإبعاد من المدينة المنورة
الصائغ عبدالغفور	الطرد والإبعاد من المدينة المنورة
الصائغ عباس	تم الإفراج عنه بعد ثبوت البراءة
سراج الهندي	تم الإفراج عنه بعد ثبوت البراءة

محمد مشرقي	تم الإفراج عنه بعد ثبوت البراءة
أحمد الذروي	تم الإفراج عنه بعد ثبوت البراءة
محمد أمين الأيوبي	تم نفيه من المدينة المنورة
عمر العلوي	تم الإفراج عنه بعد ثبوت البراءة
عبدالرحيمالشكوري	تم الإفراج عنه بعد ثبوت البراءة
راشد المرطباني	تم الإفراج عنه بعد ثبوت البراءة

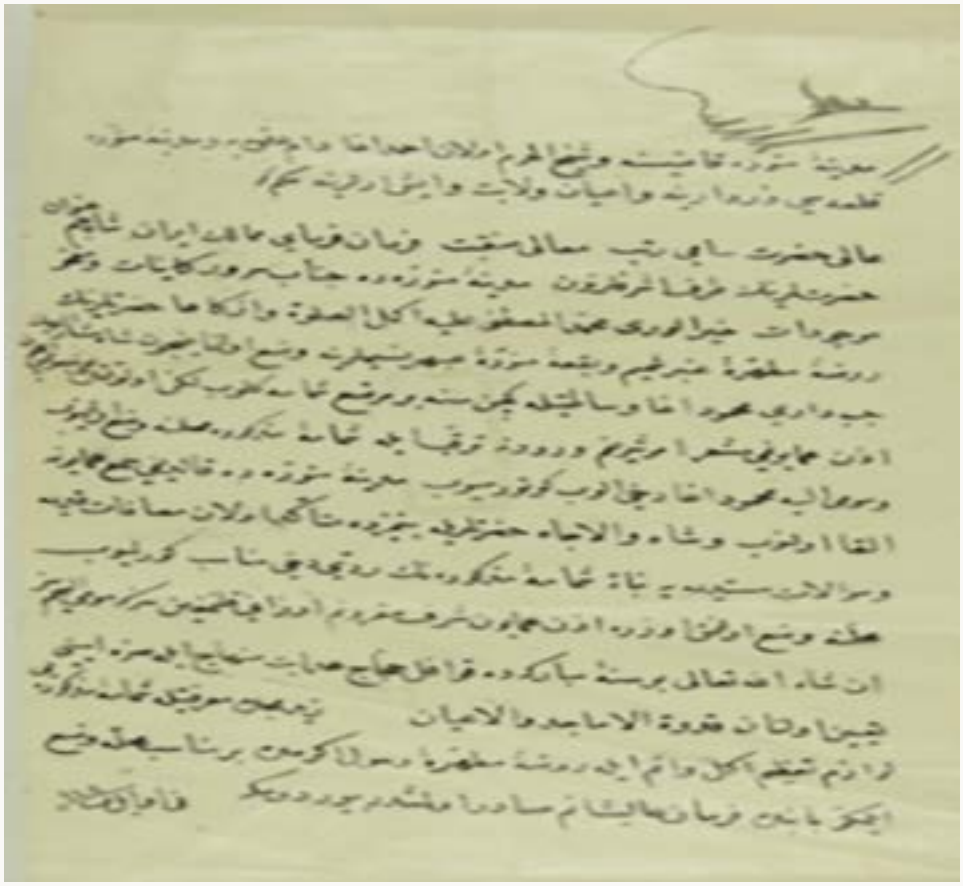

أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 6430/C.HR 129
تاريخ: أوائل رجب 1118هـ

«حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم أحمد أغا -دام علوه- وإلى محافظ المدينة المنورة وإلى أعيان الولاية وإلى رجال الحل والعقد»:

«نعرض عليكم أن: حضرة عالي وسامي الرتب صاحب المناقب العالية حاكم ممالك إيران شاه العجم العظيم، قد أرسل من طرفه إلى الروضة المطهرة لحضرة جناب سرور الكائنات وفخر الموجودات خير الورى محمد المصطفى عليه أكمل الصلاة وأزكاها الروضة المطهرة الموجودة في المدينة المنورة التي شيمتها العنبر والتي موجودة في البقعة المنورة بنسيم العنبر، وقد أرسل شاه العجم السنة الماضية شمامة مرصعة بواسطة «الجبه دار» محمود أغا لكي توضع في الروضة المطهرة. لكن في ذلك الوقت لم يتم وضع الشمامة المذكورة في مكانها ترقبًا لورود أمري الشريف الذي يسمح بذلك وبوضعها في الروضة الشريفة. وقد وصل إلى سمعي الهمايوني أن محمود أغا المذكور لم يأخذها ولم ينقلها، وأنها بقت في المدينة المنورة، وبناءً على الصداقة القديمة والعلاقات الطيبة بيني وبين حضرة الشاه عالي المقام شاه العجم، لم يكن من المناسب رد هذه الشمامة المذكورة، ولما كان من الواجب إصدار إذني الهمايوني المقرون بالشرف من أجل وضع الشمامة في مكانها المناسب، فأنتم المشار إليهم، إن شاء الله تعالى سيصدر فرماني عالي الشأن بشأن تكليف قدوة الأماجد والأعيان ... زيد مجده الذي سيعين أمين الصرة مع قوافل الحجاج الذين شعارهم الهداية في هذه السنة المباركة، ويقوم أمين الصرة بمعرفته بوضع الشمامة المذكورة مع كامل التعظيم وأكمل وأتم التوقير وضعها في المكان المناسب في الروضة المطهرة للرسول الأكرم. وأمرت بعمل ذلك. في أوائل رجب سنة 1118هـ.

أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 38/A.DVNS.MSR.MHM 1، دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 38، ص 21، تاريخ: أواسط ربيع الثاني 1120هـ.

«حكم إلى والي مصر:

«لقد تم تعيين محمود -دام مجده- وهو من قبوجيباشـالدركاه العالي تعيينه مباشرًا إلى المدينة المنورة بشأن موضوع الشمامة، وقد عرض علينا من قبل شيخ الحرم السابق حافظ محمد الموجود في المدينة المنورة ونائب الحرام عثمان هذا الأمر، وقد صدر أمري الشريف عند وصوله إلى المدينة المنورة أن يذهب إلى مصر ويقيم فيها، ثم بعد ذلك تم العفو عن عثمان المذكور ولذلك عند وصول أمري الشريف إليكم إذا كان المذكور القبوجباشى قد وصل إلى مصر بمعرفة المشار إليه وبموجب أمري الشريف الصادر من قبل يتم بقاء حافظ محمد شيخ الحرم السابق في مصر، ويصل نائب الحرم السابق المذكور عثمان إلى المدينة المنورة ويتم إخلاء سبيله، لهذا صدر فرماني عالي الشأن للعمل بكل ما جاء فيه.

الهوامش:

(1) القنديل: مصباح كالكوكب في وسطه فتيل يُملأ بالماء والزيت ويشعل. مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة، مجمع اللغة العربية) الطبعة الثالثة، 1419هـ/1998م، ج3، ص762.

(2) الحجرة النبوية الشريفة: يُطلق عليها المقصورة، وتقع في الركن الجنوبي الشرقي من المسجد النبوي، وهي حجرة السيدة عائشة رضي الله عنها التي كانتْ تسكنها مع النبي صلى الله عليه وسلم، وهي التي دفن فيها بعد وفاته، ثم دُفِنَ فيها أبو بكر الصديق رضي الله عنه سنة 13هـ/634م، ثم دُفِنَ فيها عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه 23هـ/644م إلى جانب أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وللحجرة باب يفتح على الروضة الشريفة يسمى: «باب الوفود»، وإلى جانبه من جهة الجنوب نافذة تُسمى: شباك التوبة، ولها منفذٌ إلى جهة القبلة في المواجهة الشريفة ويتصل بالحجرة من جهة الشمال حجرة السيدة فاطمة رضي الله عنها، ولها باب من جهة المشرق هو المدخل الحالي للحجرة الشريفة، وقد حَظِيَت الحجرة النبوية بعناية الخلفاء والولاة على مر العصور المختلفة، فعملوا على صيانتها وتقديم الهدايا من الستائر والجواهر والقناديل الفضية، وفي عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبدالملك قام عامله على المدينة عمر بن عبدالعزيز بإدخال بيوت الأزواج في المسجد النبوي، وأقام بناء حول الحجرة التي بها القبور فجعله مخمسًا، وفي عهد نور الدين زنكي حفر حول الحجرة خندقًا وصَبَّ به الرصاص بعد محاولات النصارى الوصول إلى قبر النبي، وفي عهد قلاوون أقام قُبة مربعة وسقفت الحجرة بألواح من الرصاص، ثم جددت القبة في عهد الناصر حسن بن محمد قلاوون، وفي العهد العثماني نالت الحجرة النبوية اهتمام سلاطين الدولة العثمانية، فقد كان في الجدار القبلي من الخارج تجاه رأس النبي صلى الله عليه وسلم مسمار من الفضة، فأبدل ذلك بقطعة من الألماس كانتْ بحجم بيضة الحمام، وتحته قطعة أخرى أكبر منها، وكلتاهما مشدودة بالذهب والفضة، أطلق عليها الكوكب الدري، وقد أهداها إلى الحجرة السلطان أحمد خان. الحسيني، محمد كبريت عبدالله، الجواهر الثمينة في محاسن المدينة، تحقيق: عائض بن بنية سالم الردادي، (الرياض، النادي الأدبي بالرياض) الطبعة الثانية، 1435هـ/2013م، ص194، رفعت، إبراهيم، مرآة الحرمين الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية، (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية)، الطبعة الثانية، 1434هـ/2013م.ج1، 472-474.

(3) الروضة الشريفة: هي المكان الواقع بين حجرة السيدة عائشة رضي الله عنها والمنبر النبوي الشريف، وهي مستطيلة تمتد في الجهة الشرقية من ابتداء الحجرة إلى أسطوانة الوفود، وفي الجهة الغربية من ابتداء المنبر إلى نصف المكبرية، وفي الجهة الشمالية من أسطوانة الوفود إلى نصف المكبرية، وطولها من الشرق إلى الغرب 26،5م، وقد حجب الشبك المحيط بالحجرة جزءًا منها، فبقي طولها 22م، وعرضها من الجنوب إلى الشمال 15م، وتبلغ مساحتها397.5 متر مربع. شعبان، أحمد محمد، الروضة الشريفة، الطبعة الأولى، 1433هـ، ص10-11.

(4) السلطان سليمان القانوني: هو السلطان سليمان بن سليم الأول بن بايزيد الثاني، عاشر سلاطين الدولة العثمانية، ولد في سنة 900هـ/1495م في إستانبول في وقت بلغتْ فيه الدولة العثمانية أوج قوتها، خلف والده على الحكم سنة 926هـ/1520م، وقد اشتهر بالقانوني لما سُن في عهده من قوانين وتنظيمات داخل قطاعات الدولة والحكومة، وقد شَمِلت الإصلاحات أنظمة التعليم والجيش وجميع فروع الحكومة، وتم في عهده فتح بلغراد عاصمة الصرب سنة 927هـ/1521م، كما استولى على جزيرة رودس، وضم إليه صنعاء وعدن في سنة 945هـ/1538م وقضى على نفوذ الصفويين في العراق حين دخل بغداد فاتحًا لها وضمها للدولة العثمانية، تُوُفِّي في سنة 974هـ/1566م. النهروالي، قطب الدين محمد بن أحمد المكي، تاريخ مكة المسمى بالإعلام بأعلام بيت الله الحرام من تواريخ مكة المشرفة، (القاهرة، المكتبة الأزهرية) 1435هـ/2014م، ص299-312.

(5) النهروالي، المصدر السابق، ص98-99.

(6) السلطان مراد الثالث ابن السلطان سليم خان الثاني، وُلِد في إسطنبول سنة 953هـ/1546م، تولى الحكم بعد وفاة والده السلطان سليم الثاني في سنة 982هـ/1574م، وكان أول قرارٍ أصدره في بداية حكمه منع شرب الخمور الذي شاع في عصر والده، وكان من مآثره في مكة المكرمة إتمامُ عمارة المسجد الحرام، بعد أن أَتَمَّ والده السلطان سليم الثاني الجانب الشرقي والجانب الشمالي منه، فجاء أمر السلطان مراد الثالث لأمين العمارة الأمير أحمد بك في أن يبذل جهده في إتمام عمارة المسجد الحرام، ويشرع في إنجاز عمارته بكمال السعي والاهتمام. النهروالي، الإعلام ، ص324؛ فريد بك، محمد، الدولة العلية العُثمانيَّة،تحقيق: إحسان حقي، (بيروت، دار النفائس)، د، ت. ص258.

(7) الشهري، محمد هزاع، المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني 923-1344هـ دراسة تاريخية معمارية، (القاهرة، دار القاهرة)، الطبعة الأولى، 2003م، ص351.

(8) أغوات الحرم: وهم خُدَّام المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف، ومع مرور الوقت أصبحوا يُشكِّلون فئةً مِن فئات المجتمع الحجازي، فأصبح لهم مجتمعٌ خاصٌّ، وأحياء خاصة لهم للسُّكنى بها، وكان عددهم يزداد وينقص حسب الراغبين في الإيقاف، وكان أغلبهم من الأورام والهنود والتكارنة، وكان لهؤلاء تنظيماتهم التي أسهمتْ في انضباطهم وتحديد مسؤولياتهم، وقد كان لأغوات المسجد النبوي كثيرٍ مِن الأوقاف المرصودة عليهم من بلدان العالم الإسلامي، ولهم مرتبات مخصصة تأتيهم سنويًّا مِن الدولة العُثمانيَّة. رفعت، مرآة الحرمين، ج1، ص 459 ؛محبت، نهلة بنت شحات عمر، الحياة الاجتماعية في ولاية الحجاز زمن الحكم العثماني في الفترة ما بين 923-1157هـ/1517-1744م، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة، 1423هـ/2002م، ص269؛ مالكي، سليمان عبدالغني وآخرون، الأغوات دراسة لأغوات المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريفين دراسة تاريخية حضارية، (مكة المكرمة، مركز أبحاث الحج)، ص24.

(9) شيخ الحرم المدني: كان منصبُ شيخ الحرم النبوي مِن المناصب المهمة في الجهاز الإداري والعسكري في الحجاز؛ إذ كان يمثل السلطان العثماني، وكان تحت إمرته خمسمائة جندي. هريدي، محمد، شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني في ضوء الوثائق التركية العثمانية، (القاهرة، دار الزهراء للنشر) الطبعة الأولى، 1410هـ/1989م،ص31.

(10) الشهري، محمد هزاع، المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني 923-1344هـ دراسة تاريخية معمارية، (القاهرة، دار القاهرة)، الطبعة الأولى، 2003م، ص351.

(11) أحمد الأول بن محمد الثالث بن مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول، ولد سنة 998هـ/1590م، استمرت مدة حكمه أربع عشرة سنة وأربعة أشهر، كان صاحب خيرات لأهالي الحرمين فخصص لهم وقفاً بمصر، وفي سنة 1022هـ/1613م أرسل حسن المعمار لعمارة عين مكة، وأصلح بعض الإصلاحات في الكعبة المشرفة، استمر في الحكم حتى توفي في سنة 1027هـ/1618م. الطبري، علي بن عبدالقادر، الأرج المسكي في التاريخ المكي وتراجم الملوك والخلفاء، تحقيق: أشرف أحمد الجمّال، (مكة المكرمة، المكتبة التجارية)، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م، ص225.

(12) الشهري، محمد هزاع، المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني، ص351.

(13) الشهري، محمد هزاع، المرجع السابق، ص351-352.

(14) الشهري، المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني، ص358.

(15) شاه خاتون: اسم أطلق على العديد من بنات سلاطين الدولة العثمانية منهن شاه خاتون ابنة السلطان سليم الأول زوجة لطفي باشا ، ومنهن شاه سلطان ابنة السلطان سليمان القانوني زوجة حسن باشا أمير أمراء الروملي. ذهبي، محمد، معجم مشاهير النساء، ترجمة وتقديم: محمد حرب، دار البشير، الطبعة الأولى،1441هـ/2020م، ص290.

(16) الديوان الهمايوني: هي دائرة حكومية مرموقة في الدولة العثمانية، وظيفتها مناقشة القضايا السياسية والإدارية والعسكرية والشرعية والمالية وغيرها، وإصدار القرارات بشأنها، وكانت مفتوحة للجميع في الاستماع للشكاوى المقدمة وهي تشبه إلى حد كبير مجلس الوزراء في الوقت الراهن. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية،(الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية)،1421هـ/2000م،ص120.

(17) مهمة دفتري 7ص 676 حكم 1877 حول الادعاء بقيام شيخ الحرم المدني برفع شمعدان السلطان سليمان القانوني من الروضة النبوية الشريفة ووضع سراج شاه خاتون بدلاً منه والأمر بالتحقيق. نقلا عن بيات، فاضل، البلاد العربية في الوثائق العثمانية،(إسطنبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية) 2015م، مج4، ص65.

(18) تأمّر أحمد باشا على مصر من عام (999هـ/ 1591م) حتى عام (1003هـ/ 1595م)، كانت له العديد من المآثر منها السحابة الأحمدية لحمل الماء والمنقطعين من الحجاج، وله العديد من الأوقاف.الشلبي، أحمد شلبي عبد الغني الحنفي، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، (القاهرة، دار الكتاب الجامعي)، الطبعة الثانية، 1994م، ص70.

(19) الكباشي، أنعم محمد، المدينة المنورة في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي وفقًا للوثائق العثمانية، (المدينة المنورة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة)، 1436هـ، ص27.

(20) هريدي، شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ص106-109.

(21) محمد الحسيني: هو محمد بن جامع الحسيني، يرجع نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، كان أميرًا على المدينة حتى سنة 933هـ/1527م وبعد حادثة النهب التي وقعتْ عزَلَهُ أمير مكة الشريف أبو نمي، وولى المدينة لابن عمته باز بن فارس بن شامان الحسيني. ابن فهد، جار الله محمد بن النجم بن فهد المكي، نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، (مكة المكرمة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي) الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م، ق1، ص412؛ العنقاوي، أحمد ضياء بن محمد قلي، موسوعة أعلام الأشراف في بلاد الحرمين منذ عهد النبوة حتى وفيات القرن الخامس عشر الهجري، (القاهرة، دار القاهرة)، الطبعة الأولى، 1437هـ/2016م، ج3، ص65-66.

(22) ابن فهد، نيل المنى، ج1، ص412.

(23) أحمد بن غالب: هو الشريف أحمد بن غالب بن محمد بن سعود بن حسن بن أبي نُمَي محمد بن بركات بن حسن بن عجلان بن رميثة، ولي إمارة مكة في سنة 1099هـ/1688م وقع بينه وبين الأشراف من آل زيد خلاف انتهى بتغلبهم عليه فاعتزل الإمارة وخرج إلى اليمن حكم المخلاف السليماني نحو أربع سنوات ثم عاد إلى الحجاز في سنة 1105هـ/1694م ثم سافر إلى تركيا، وتُوُفِّي هناك في سنة 1106هـ/1694م، كانتْ مدة إمارته على مكة سنة وتسعة أشهر. السنجاري، علي بن تاج الدين بن تقي الدين، مَنائِح الكرَم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرَم، تحقيق: ماجدة فيصل زكريا، (جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث) الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م،ج5، ص62؛ جارشلي، إسماعيل حقي، أشراف مكة المكرمة وأمرائها في العهد العثماني، ترجمه عن اللغة التركية: خليل علي مراد، (بيروت، الدار العربية للموسوعات)، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م، ص160-162؛ العنقاوي، موسوعة أعلام الأشراف، ج1، ص90.

(24) جارشلي، أشراف مكة، ص161؛ صبري، أيوب، موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب، ترجمة: ماجدة مخلوف، (القاهرة، دار الآفاق العربية)،1424هـ/2004م، ج3، ص353-354.

(25) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 1084/BOA.DVNS.d 408 في 4 شعبان 973هـ الموافق 24 فبراير 1566م.

(26) محمد الرابع بن إبراهيم : هو السلطان محمد الرابع بن إبراهيم بن أحمد بن محمد الثالث، ولد في سنة 1049هـ/1639م، وحكم خلال الفترة 1058هـ/1648م حتى عام 1095هـ/1683م، في عهده ثار الإنكشارية وخلعوه عن العرش، وولي بدلاً منه أخوه سليمان توفي في سنة 1104هـ/1693م. حليم، إبراهيم بك، تاريخ الدولة العمانية، المعروف بكتاب: التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية)، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م، ص141-146

(27) سليمان الثاني: هو السلطان سليمان الثاني ابن السلطان إبراهيم، ولد في سنة 1052هـ/1642م، تولى الحكم سنة 1099هـ/1687م بعد خلع السلطان محمد الرابع، وفي عهده حاربت الدولة العثمانية النمسا واستردت ما انتزعته منها من مناطق، توفي في سنة 1102هـ/1691م. آصاف، يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان، تقديم: محمد زينهم محمد عرب، (القاهرة، مكتبة مدبولي)، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م،ص 107-108.

(28) الشهري، حافظ عبدالعزيز، مجتمع المدينة المنورة خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1443هـ/2021م، ص81.

(29) حسين الأول: الشاه حسين بن سليمان الصفوي حكم خلال الفترة من سنة1105هـ إلى 1135هـ الموافق 1694 إلى 1722م، اتصف بضعف النفس والانزواء والابتعاد عن المجتمع، مما جعل والده ينتخب ابنه الأصغر عباس مرزا ليخلفه في الحكم، وصل إلى الحكم بمساعدة بعض الأمراء والقادة، عانت الدولة في عهده من الغزو الأفغاني، كما اتبع الشاه سياسة مذهبية متعسفة ضد الأفغان؛ مما تسبب في اندلاع الثورات، وقد تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية في عهده، انتهى عهده بالتنازل عن العرش بعد أن سقطت أصفهان في أيدي القوات الأفغانية. طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة الصفوية في إيران، (بيروت، دار النفائس)، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م، ص228-233.

(30) العاملي، رضي الدين بن محمد بن علي بن حيد، تنضيد العقود السنية بتمهيد الدولة الحسنية، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، (قم، معهد الدراسات لتحقيق دراسات أنساب الأشراف)، ج2، ص37.

(31) محمد آغا: شيخ الحرم النبوي وقد صدر فرمان بعزله وعزل نائبه في سنة 1119هـ/1707م بعد حادثة سرقة الشمامة، وبسجنه لتفريطه في إدارة شؤون الحرم النبوي بعد سرقة شمامة الحجرة النبوية وبقي في الحبس هو ونائبه إلى سنة 1123هـ/1711م ثم جاءهم العفو وأطلق سراحهم. السنجاري، مَنائِح الكرَم، ج5، ص433، 435، 439؛ الأنصاري، عبدالرحمن بن عبدالكريم، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق: محمد العروسي المطوي، (تونس، المكتبة العتيقة) الطبعة الأولى، 1390هـ/1970م، ص63.

(32) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 94/A.DVNS.MSR.MHM.d 1، دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 94، ص 47، تاريخ: أواخر رجب سنة 1121هـ الموافق اكتوبر 1709م

(33) هو عمر بن علي السمهودي المدني الشافعي: وُلِد في المدينة سنة 1085هـ/1674م ونشأ بها، اشتغل بطلب العلم وأصبح مفتي الشافعية، وأحد الخطباء والأئمة بالمسجد النبوي، وقد امتحن بالخروج من المدينة المنورة بالفرمان السلطاني ثم عاد إليها، وكان صاحب ثروة، تُوُفِّي في المدينة في سنة 1158هـ/1746م ودفن في البقيع. الأنصاري، تحفة المحبين، ص63 ؛الهيلة، محمد الحبيب، التاريخ والمؤرخون بالمدينة المنورة من العصر الأموي إلى القرن الرابع عشر الهجري، (المدينة المنورة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة)، 1436هـ، ص180.

(34) مصطفى خان الثاني: السلطان مصطفى الثاني بن محمد الرابع بن إبراهيم بن أحمد الأول، ولد في عام 1074هـ/1664م، درس على أشهر علماء عصره، ومهر في تعلم الخط، وتولى الحكم في عام 1106هـ/ 1695م، وفي عهده حاصرت الروس قلعة أزاق فاستولت عليها، وأخذت الدول الأجنبية معاداتها في الدولة العثمانية، وفي عهده احتكر بعض العلماء المناصب الدينية، واستمر في حكمه إلى سنة 1115هـ/1703م، حيث قام بالتنحي عن الحكم، وتُوُفِّي في نفس العام. المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية،، ص308-311؛ حليم، إبراهيم بك، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ص147-150؛ آصاف، يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان، 98-99

(35) السمهودي، عمر، كسر الشمامة للشيخين أبي بكر وعمر كرامة، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، (القاهرة، دار الحقيقة للبحث العلمي)، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م، ص13.

(36) أحمد الثالث: هو السلطان أحمد الثالث بن محمد الرابع بن إبراهيم بن أحمد الأول، ولد في عام 1084هـ/1674م، وتولى الحكم في عام 1115هـ/1703م، واستمر في الحكم حتى تنازل عن الحكم لأخيه محمود الأول في عام 1143هـ/1730م، وفي عهده بُنيت أول سفينة ذات ثلاث طوابق، وأنزلت إلى مياه القرن الذهبي، وفي عهده تم إدخال المطبعة وتأسيس دار للطباعة في إسطنبول، واسترجاع إقليم المورة، وفتح عدة ولايات من مملكة العجم، ولبث بعد ذلك نحو ست سنوات ثم تُوُفِّي في عام 1149هـ/1736م. حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ص151-157؛ آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص100-102.

(37) 37 () دار العشرة: كانتْ تُعرف بدار عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وتقع أمام القبلة ما بين المحراب والمنارة الرئيسية لمن هم خارج الشارع. البرزنجي، جعفر بن إسماعيل، نزهة الناظرين في مسجد الأولين والآخرين، تحقيق: أحمد سعيد بن سلم، (القاهرة، دار الرفاعي) د،ط، ص126؛ موسى، علي، رسالة في وصف المدينة سنة 1303هـ/1885م، دراسة وتحقيق: حمد الجاسر، (الرياض، دار اليمامة)، ص6.

(38) السمهودي، عمر، كسر الشمامة، ص12-13.

(39) السنجاري، منائح الكرم، ج5، ص433.

(40) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف C.HR 129/6430تاريخ: أوائل رجب 1118هـ/ 1706م.

(41) قبة الزيت: تقع في وسط صحن الحرم النبوي الشريف يحيط بها أربعة جدران، وبابها يفتح إلى الشرق، كانت تُحفظ بها زيوت المصابيح، وقد أزيلت هذه القبة في سنة 1294هـ/1877م خلال عمارة السلطان عبدالمجيد خان للمسجد النبوي. جلبي، أوليا، الرحلة الحجازية، ترجمها عن التركية وقدم لها: الصفصافي أحمد المرسى، (القاهرة، دار الآفاق العربية)، د.ت، ص119؛ النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم: أحمد عبدالمجيد هريدي، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب) 1407هـ/1986م، ص344؛ البرزنجي، تاريخ المسجد النبوي المسمى نزهة الناظرين، ص93.

(42) سليمان باشا:.نشأ في إدارة المابين في القصر السلطاني، ثم تعين والياً على جدة في سنة 1111هـ/1700م، وفي سنة 1116هـ/ 1704م منح رتبة الوزارة، وتعين واليا على مصر، تعين واليا على مدينة جدة للمرة الثانية، في سنة 1118هـ/1706مصار أميرا للحاج ووالياً على الشام ، وعزل في شهر جماد الأول سنة 1119هـ/ 1707م ، وتعين واليا على مدينة وان، توفي سنة 1119هـ/ 1707م . محمد ثريا بك، أخبار الحرمين الشريفين وولاية الحجاز في السجل التاريخي العثماني، ترجمة: هشام عجيمي، (د، ت) ص289.

(43) غيطاس بك: مملوك إبراهيم بك ذي الفقار، وكان كردي الأصل، تولى الدفترايةلمدة أربع سنوات وعزل عنها، ثم تولى إمارة الحج سنة 1117هـ/1705م واستمر بها حتى عام 1121هـ/1709م، ثم عزل عنها حتى 1124هـ، عين مرة أخرى على إمارة الحج ثم عزل وقتل في سنة 1126هـ/1714م على يد والي مصر عابدي باشا، وذلك بسبب أن إسماعيل بك أمير الحاج كان يضمر السوء لغيطاس بك لاحتكاره منصب إمارة الحاج فسعى لدى والي مصر عابدي باشا بعد أن لفق له تهمة، وبالفعل أمر الباشا بقتله، وادَّعَى أن قتله تنفيذًا لأمر سلطاني وهي بالأساس لا تخرج عن المنافسات في منصب الإمارة. الدمرداشي، الأمير أحمد، كتاب الدرة المصانة، تحقيق: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، (القاهرة، دار الكتاب الجامعي)، ص76؛الرشيدي، أحمد، حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج، تحقيق: ليلى عبد اللطيف أحمد،(القاهرة، مكتبة الخانجي)، 1980م، ص212؛الجبرتي، عبدالرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، (بيروت، دار الجيل)، د،ت، ج1،ص155-156.

(44) السنجاري، منائح الكرم، ج5، ص433-434.

(45) السنجاري، منائح الكرم، ج5، ص434-435.

(46) السمهودي، كسر الشمامة، ص16.

(47) العياشي، عبدالله بن محمد، الرحلة العياشية للبقاع الحجازية المسمى ماء الموائد، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، (بيروت، دار الكتب العلمية)، الطبعة الأولى، 2001م، مج1، ص299.

(48) أحمد الذروي: ينتسب إلى أشراف صبيا الذين قدموا من الديار اليمنية إلى المدينة المنورة، وكان أول من قدم منهم المدينة المنورة السيد العيدروس اليمني، وسكن في حارة الأغوات حيث أقام له فيها زاوية. الأنصاري، تحفة المحبين، ص243.

(49) السمهودي، كسر الشمامة ، ص16.

(50) السنجاري، منائح الكرم، ج5، ص434.

(51) السمهودي، كسر الشمامة، ص16-18.

(52) عبدالكريم بن محمد: هو الشريف عبدالكريم بن محمد بن يعلى بن أبي نمي، تولى إمرة مكة في سنة 1116هـ/1704م بعد أن تنازل عنها الشريف عبدالمحسن بن أحمد وأجمع على طاعته الجميع، وثارت عليه فتن كثيرة حتى عزل وعاد مراراً إلى خرج إلى مصر فمات فيها بالطاعون سنة 1131هـ/1718م ومدة إمارته ست سنوات وعشرة أشهر. جارشلي، أشراف مكة ،ص167-168

(53) السنجاري، منائحالكرم ، ص435.

(54) السنجاري، منائح الكرم، ج5، 435.

(55) المدرسة الأشرفية: أنشأها السلطان قايتباي عام 844هـ/1479م وأسدى الخيرات إلى أهالي مكة المكرمة وعند عودته إلى مصر أمر وزيره سنقر الجمالي بالذهاب إلى الحجاز لبناء المدرسة في المدينة المنورة، وبالفعل ذهب الوزير المذكور في العام نفسه، وأنشأ هذه المدرسة على المذاهب الأربعة، وبنى بها منارة تتميز بقاعدة مربعة، ولها خوذة على شكل القلة، وظلَّت المدرسة تؤدي دورها في القرن العاشر الهجري حتى سكنها الأشراف من بني غالب، ثم جددها في القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي السلطان محمود الأول وأنشأ بجوارها مدرسته المعروفة بالمحمودية.بيومي، محمد علي فهيم، دور مصر في الحياة العلمية في الحجاز إبان العصر العثماني 923-1220هـ/1517-1805م، (القاهرة، دار القاهرة)، الطبعة الأولى، 2006م ص209.

(56) السمهودي، كسر الشمامة، ص21.

(57) محمد الأيوبي: ولد في المدينة المنورة سنة 1090هـ/ 1679م، وبيت الأيوبي نسبة إلى محلة أبي أيوب الأنصاري في إستانبول، قدم والده إلى المدينة في سنة 1080هـ/1670م، وتولى إمامة القلعة السلطانية. الأنصاري، تحفة المحبين ، ص77.

(58) الأنصاري، تحفة المحبين ، ص77.

(59) علي باشا: مدة ولايته خلال الفترة شعبان 1118هـ حتى جمادى الآخر1119هـ الموافق نوفمبر 1706م حتى سبتمر 1707م، وخلال فترة حكمه وقعت فتنة بين العزب والمتفرقة. الشلبي، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشات، ص159.

(60) نائب الحرم: هو الشخص الثاني في التسلسل الوظيفي لأغوات المسجد النبوي بعد شيخ الحرم، وعادة ما يرسل من أغوات الباب العالي برتبه عسكرية، من مهامه الإشراف على أوقاف المدينة المنورة، كما يختص بإدخال الشمعدان الذي يوضع عند قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، ويمكن أن يقوم بمهام شيخ الحرم عند موته أو نفيه لحين وصول أوامر سلطانية بتعيين شيخ جديد. الشهري، المسجد النبوي، ص383.

(61) سجن القلعة السلطانية: وهي تُعد من أكبر القلاع في المدينة المنورة ومركز القيادة العسكرية، شيدت في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني في سنة 945هـ/ 1538م، تقع عند الباب الشامي عند نهاية سور المدينة في الجهة الشمالية الغربية، وشيدت فيها أبراج للمراقبة، وبني بداخلها مساكن للجند وبيت لقائد الحامية، وجُعل لها باب إلى داخل المدينة وآخر إلى خارجها، وهي تشتمل على الحبسويسمى الحبس الكبير، وعلى القاعة التي يجلس بها الحاكم التركي محافظ المدينة يوميًّا للحكم، كما ضمت سجنًا خاصًّا للنساء، فوجد بها باب الحبس المخصص للنساء من أصحاب الجنايات، وباب دار الحكومة والخزنة الديوانية، ومحل المحافظ، ومحل مجلس الإدارة، ومجلس الضباط لمباشرة الأحكام والسياسة، وسجن أصحاب

الجنايات والديون. العميري، نوير مبارك، الجرائم والعقوبات في الحجاز وأثرها في الحياة العامة (923-1218هـ/1517-1803م) دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، 1443هـ/2022م، ص517

(62) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف A.DVNSMHM.d.115.1469تاريخ أواخر أواسط ربيع الآخر 1119هـ الموافق يوليو 1707م.أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف A.DVNSMHM.d.115.1470

(63) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيفA.DVNSMHM.d.115.1630تاريخ أواسط ربيع الثاني 1119هـ الموافق يوليو 1707م.

(64) السمهودي، كسر الشمامة، ص22-23.

(65) القابقجي: يطلق على رئيس البوابين في القصر السلطاني، وكان يعد منصباً قيماً من مناصب القصر الهمايوني.صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص171.

(66) السمهودي، كسر الشمامة، ص28.

(67) السمهودي، كسر الشمامة، ص29.

(68) الأحمر: مِن العملات العثمانية التي استُخدِمَتْ في مكة خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي المصنوعة من النحاس الأحمر، وكان يساوي قرشين. العواد، شروق بنت عبدالله بن محمد، الأسواق التجارية في مكة من بداية الحكم العثماني إلى نهاية القرن الحادي عشر ٩٢٣-١١٠٠هـ/١٥١٧-١٦٨٨م، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ٢٠١٥م، ص151.

(69) السمهودي، كسر الشمامة، ص30-34.

(70) السمهودي، المصدر السابق، ص35-40.

(71) محمد بن أسعد بن أبي بكر أفندي بن أحمد بن عبد الله الأسكداري: وُلِد في المدينة المنورة سنة 1088هـ/1677م طلب العلم على يد أبيه وغيره من العلماء، تَوَلَّى منصب الإفتاء سنة 1118هـ/1706م حتى سنة 1125هـ/1713م، برع في الطب والجراحة حتى انتفع بعلمه الخاص والعام، مات مطعونًا سنة 1143هـ/1722م.مجهول، تراجم أعيان المدينة، حققه وعلق عليه: محمد التنوجي، (جدة، دار الشروق) الطبعة الأولى، 1404هـ/ 1984م، ص41؛ الأنصاري، تحفة المحبين، ص35-36؛ المرادي، محمد خليل، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، تحقيق: أكرم حسن العلبي، (بيروت، دار صادر) الطبعة الثالثة، 2012م، ج4، ص44.

(72) السمهودي، كسر الشمامة، ص41-42.

(73) حسن باشا: تأمّر على مصر من عام (1119هـ/1707م) حتى عام (1121هـ/1709م). الشلبي، أوضح الإشارات، ص162.

(74) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف A.DVNS.MSR.MHM 1/24 دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 24، ص 16، تاريخ: أوائل ربيع الأول سنة 1120هـالموافق يونيو 1708م

(75) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 38/A.DVNS.MSR.MHM 1، دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 38، ص 21، تاريخ: أواسط ربيع الثاني 1120هـالموافق يونيو 1708م

(76) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 39/A.DVNS.MSR.MHM 1 ، دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 39، ص 21، تاريخ: أواسط ربيع الثاني 1120هـ الموافق يونيو 1708م

(77) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 2799/BOA.,IE.DH32 تاريخ أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ الموافق مايو 1708م.

(78) سجن قلعة جدة: وهي إحدى القلاع التي اشتهرت في الحجاز خلال العصر العثماني، وعرفت بالقلعة البحرية لوقوعها على شاطئ البحر، ويعود تاريخ بناء القلعة بين عامي 922-923هـ/ 1516-1517م، وقد وصف الرحالة أوليا جلبي خلال رحلته إلى الحجاز عام 1082هـ/ 1671م القلعة بقوله: «والقلعة على شفة القلزم محيطها دائرًا ما دار ألفا خطوة شداد، ثرية البنيان، وعلى الطرف الجنوبي لهذه القلعة، وعلى شاطئ بحر القلزم أيضًا قلعة داخلية وهي متصلة بالقلعة الكبيرة الرئيسية، محيطها الدائري ستمائة خطوة شداد، وهي أيضًا من المباني الصخرية، وجميع الجنود بمن فيهم القائد كانوا يسكنون في هذه القلعة الداخلية، لها بوابة تطل على ناحية الشرق، وبوابة تطل على البحر عرفت ببوابة مكة، باب كل منهما مُكَوَّن من ضلفتين، ووسط القلعة توجد المحكمة» وقد استخدم سجن قلعة جدة لأرباب الجرائم السياسيَّة لبُعد مدينة جدة عن مركز الخلافات التي تحدث في الحجاز إضافة إلى قوة تحصينات جدة ، كما أنها مركز للوالي التركي أو نائبه مما جعلها أكثر أمنًا واستقرارًا. الثقفي، عبد الله بن زاهر، العمارة بمدينة جدة في العصر العثماني 923-1344هـ/1517-1916م، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز) 1436هـ/2015م، مج1، ص439.

(79) جلبي، الرحلة الحجازية، ص291

(80) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 2799/BOA.,IE.DH32 تاريخ أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ الموافق مايو 1708م.

(81) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 2799/BOA.,IE.DH32 تاريخ أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ الموافق مايو 1708م.

(82) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 2799/BOA.,IE.DH32 تاريخ أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ الموافق مايو 1708م.

(83) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 2799/BOA.,IE.DH32 تاريخ أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ الموافق مايو 1708م.

(84) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 26/A.DVNS.MSR.MHM 1، دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 26، ص 17، تاريخ: أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ

(85) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 2806/iE.DH 32، ابن الأمين- داخلية تاريخ أواسط رجب 1121ه الموافق أكتوبر 1709م

(86) **القـرش:** أصلُـه ألمـاني والقـرش قرشـان؛ قـرش صـاغ، وقـرش رائـج، فالقـرش الصـاغ يسـاوي 40 بـارة، والقـرش الرائـج مـن 4 إلى 10 بـارات، وأهـل مكـة يُقسـمون القـرش؛ قـرش صـاغ وهـو 120 ديوانيـة، والقـرش الـشرك وهـو 40 ديوانيـة. آل زيـد، الشريـف مسـعود محمـد، **تاريـخ مكـة في عهـد الأشراف آل زيـد 1041-1299هـ/1631-1881م،** (القاهـرة، دار القاهـرة) الطبعـة الأولى، 2005م، ص174.

(87) أرشـيف رئاسـة مجلـس الـوزراء ـ تركيـا، تصنيـف 94/A.DVNS.MSR.MHM.d 1، دفـتر مهمـة مـصر رقـم 1، حكـم رقـم 94، ص 47، تاريـخ: أواخـر رجـب سـنة 1121هــ الموافـق أكتوبـر 1709م.

(88) العاملي، تنضيد العقود، ج2، ص37.

(89) السنجاري، منائح الكرم، ج5، ص433-434.

(90) نـواب، عواطـف بنـت محمـد يوسـف، كتـب الرحـلات في المغـرب الاقـصى مصـدر مـن مصـادر تاريـخ الحجـاز في القرنـين الحـادي عـشر والثـاني عـشر الهجريـين دراسـة تحليليـة نقديـة مقارنـة،(الريـاض، دارة الملـك عبدالعزيـز)، 1429هـ ،ص476.

(91) السمهودي، كسر الشمامة، ص37.

(92) أرشـيف رئاسـة مجلـس الـوزراء ـ تركيـا، تصنيـف 2799/BOA.,IE.DH32 تاريـخ أوائـل ربيـع الأول سـنة 1120هــ الموافق مايـو 1708م.

(93) أرشـيف رئاسـة مجلـس الـوزراء ـ تركيـا، تصنيـف 94/A.DVNS.MSR.MHM.d 1، دفـتر مهمـة مـصر رقـم 1، حكـم رقـم 94، ص 47، تاريـخ: أواخـر رجـب سـنة 1121هــ الموافـق أكتوبـر 1709م.

(94) السمهودي، كسر الشمامة، ص28.

(95) أرشـيف رئاسـة مجلـس الـوزراء ـ تركيـا، تصنيـف 2799/BOA.,IE.DH32 تاريـخ أوائـل ربيـع الأول سـنة 1120هــ الموافق مايـو 1708م.

(96) السمهودي، **كسر الشمامة،** ص29.

المصادر والمراجع:

الوثائق:

(1) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 1084/BOA.DVNS.d 408 في 4 شعبان 973هـ الموافق 24 فبراير 1566م.

(2) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 6430/C.HR 129 تاريخ: أوائل رجب 1118هـ/ 1706م.

(3) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 94/A.DVNS.MSR.MHM.d 1، دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 94، ص 47، تاريخ: أواخر رجب سنة 1121هـالموافق أكتوبر 1709م

(4) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف A.DVNSMHM.d.115.1469تاريخ أواخر أواسط الثاني 1119هـ الموافق يوليو 1707م

(5) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 2799/BOA.,IE.DH32 تاريخ أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ الموافق مايو 1708م.

(6) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف A.DVNSMHM.d.115.1630 تاريخ أواسط ربيع الثاني 1119هـ الموافق يوليو 1707م.

(7) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف A.DVNSMHM.d.115.1470 في أواسط ربيع الآخر 1119هـ الموافق يوليو 1707م.

(8) (8) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 26/A.DVNS.MSR.MHM 1، دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 26، ص 17، تاريخ: أوائل ربيع الأول سنة 1120هـ الموافق مايو 1708م

(9) (9) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 24/A.DVNS.MSR.MHM 1 دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 24، ص 16، تاريخ: أوائل ربيع الأول سنة 1120هـالموافق يونيو 1708م

(10) (10) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 39/A.DVNS.MSR.MHM 1 ، دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 39، ص 21، تاريخ: أواسط ربيع الثاني 1120هـالموافق يونيو 1708م

(11) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 38/A.DVNS.MSR.MHM 1، دفتر مهمة مصر رقم 1، حكم رقم 38، ص 21، تاريخ: أواسط ربيع الثاني 1120هـ.

(12) (12) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ـ تركيا، تصنيف 2806/iE.DH 32، ابن الأمين- داخلية تاريخ أواسط رجب 1121هـ الموافق سبتمبر 1709م.

المصادر والمراجع:

(1) جارشلي، إسماعيل حقي، أشراف مكة المكرمة وأمرائها في العهد العثماني، ترجمه عن اللغة التركية: خليل علي مراد، بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.

(2) ابن فهد، جار الله محمد بن النجم بن فهد المكي، نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكة المكرمة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م.

(3) آصاف، يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان، تقديم: محمد زينهم محمد عرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م.

(4) الأنصاري، عبدالرحمن بن عبدالكريم، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق: محمد العرويسي المطوي، تونس، المكتبة العتيقة، الطبعة الأولى، 1390هـ/1970م، ص63.

(5) البرزنجي، جعفر بن إسماعيل، نزهة الناظرين في مسجد الأولين والآخرين، تحقيق: أحمد سعيد بن سلم، القاهرة، دار الرفاعي،د،ط،.

(6) بيات، فاضل، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، إسطنبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2015م.

(7) بيومي، محمد علي فهيم، دور مصر في الحياة العلمية في الحجاز إبان العصر العثماني 923-1220هـ/1517-1805م، القاهرة، دار القاهرة، الطبعة الأولى، 2006م.

(8) الثقفي، عبد الله بن زاهر، العمارة بمدينة جدة في العصر العثماني 923-1344هـ/1517-1916م، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز) 1436هـ/2015م.

(9) الجبرتي، عبدالرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، (بيروت، دار الجيل)، د،ت.

(10) جلبي، أوليا، الرحلة الحجازية، ترجمها عن التركية وقدم لها: الصفصافي أحمد المرسى، القاهرة، دار الآفاق العربية، د.ت.

(11) الحسيني، محمد كبريت عبدالله، الجواهر الثمينة في محاسن المدينة، تحقيق: عائض بن بنية سالم الردادي، ،الرياض، النادي الأدبي بالرياض، الطبعة الثانية، 1435هـ/2013م.

(12) حليم، إبراهيم بك، تاريخ الدولة العمانية، المعروف بكتاب: التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م.

(13) الدمرداشي، الأمير أحمد، كتاب الدرة المصانة، تحقيق: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، القاهرة، دار الكتاب الجامعي.

(14) ذهبي، محمد، معجم مشاهير النساء، ترجمة وتقديم: محمد حرب، دار البشير، الطبعة الأولى، 1441هـ/2020م

(15) الرشيدي، أحمد، حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج، تحقيق: ليلى عبد اللطيف أحمد،(القاهرة، مكتبة الخانجي)، 1980م.

(16) رفعت، إبراهيم، مرآة الحرمين الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الثانية، 1434هـ/2013م.

(17) السمهودي، عمر، كسر الشمامة للشيخين أبي بكر وعمر كرامة، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، القاهرة، دار الحقيقة للبحث العلمي، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م.

(18) السنجاري، علي بن تاج الدين بن تقي الدين، مَنائِح الكرَم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرَم، تحقيق: ماجدة فيصل زكريا، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.

(19) شعبان، أحمد محمد، الروضة الشريفة، الطبعة الأولى، 1433هـ.

(20) الشلبي، أحمد شلبي عبد الغني الحنفي، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، 1994م

(21) الشهري، حافظ عبدالعزيز، مجتمع المدينة المنورة خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1443هـ/2021م.

(22) الشهري، محمد هزاع، المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني 923-1344هـ دراسة تاريخية معمارية، القاهرة، دار القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م.

(23) صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1421هـ/2000م.

(24) صبري، أيوب، موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب، ترجمة: ماجدة مخلوف، القاهرة، دار الآفاق العربية،1424هـ/2004م.

(25) الطبري، علي بن عبدالقادر، الأرج المسكي في التاريخ المكي وتراجم الملوك والخلفاء، تحقيق: أشرف أحمد الجمّال، مكة المكرمة، المكتبة التجارية، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م.

(26) طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة الصفوية في إيران، بيروت، دار النفائس، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م.

(27) العاملي، رضي الدين بن محمد بن علي بن حيد، تنضيد العقود السنية بتمهيد الدولة الحسنية، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم، معهد الدراسات لتحقيق دراسات أنساب الأشراف، ج2.

(28) العميري، نوير مبارك، الجرائم والعقوبات في الحجاز وأثرها في الحياة العامة (923-1218هـ/1517-1803م) دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، 1443هـ/2022م.

(29) العنقاوي، أحمد ضياء بن محمد قلي، موسوعة أعلام الأشراف في بلاد الحرمين منذ عهد النبوة حتى وفيات القرن الخامس عشر الهجري، القاهرة، دار القاهرة، الطبعة الأولى، 1437هـ/2016م.

(30) العواد، شروق بنت عبدالله بن محمد، الأسواق التجارية في مكة من بداية الحكم العثماني إلى نهاية القرن الحادي عشر ٩٢٣-١١٠٠هـ/١٥١٧-١٦٨٨م، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ٢٠١٥م

(31) العياشي، عبدالله بن محمد، الرحلة العياشية للبقاع الحجازية المسمى ماء الموائد، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2001م

(32) فريد بك، محمد، الدولة العلية العُثمانيَّة، تحقيق: إحسان حقي، بيروت، دار النفائس، د، ت.

(33) الكباشي، أنعم محمد، المدينة المنورة في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي وفقًا للوثائق العثمانية، المدينة المنورة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، 1436هـ.

(34) مالكي، سليمان عبدالغني وآخرون، الأغوات دراسة لأغوات المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريفين دراسة تاريخية حضارية، مكة المكرمة، مركز أبحاث الحج.

(35) مجهول، تراجم أعيان المدينة، حققه وعلق عليه: محمد التنوجي، جدة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1404هـ/ 1984م.

(36) محبت، نهلة بنت شحات عمر، الحياة الاجتماعية في ولاية الحجاز زمن الحكم العثماني في الفترة ما بين 923-1157هـ/1517-1744م، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة، 1423هـ/2002م.

(37) محمد ثريا بك، أخبار الحرمين الشريفين وولاية الحجاز في السجل التاريخي العثماني، ترجمة: هشام عجيمي، (د، ت).

(38) المرادي، محمد خليل، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، تحقيق: أكرم حسن العلبي، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، 2012م.

(39) (39) مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(40) موسى، علي، رسالة في وصف المدينة سنة 1303هـ/1885م، دراسة وتحقيق: حمد الجاسر، الرياض، دار اليمامة، د،ت

(41) النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم: أحمد عبدالمجيد هريدي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1407هـ/1986م.

(42) النهروالي، قطب الدين محمد بن أحمد المكي، تاريخ مكة المسمى بالإعلام بأعلام بيت الله الحرام من تواريخ مكة المشرفة، القاهرة، المكتبة الأزهرية، 1435هـ/2014م.

(43) نـواب، عواطـف بنـت محمـد يوسـف، كتـب الرحـلات في المغـرب الاقـصى مصـدر مـن مصـادر تاريـخ الحجـاز في القرنـين الحـادي عـشر والثـاني عـشر الهجريـين دراسـة تحليليـة نقديـة مقارنـة، الريـاض، دارة الملـك عبدالعزيـز، 1429هـ.

(44) هريـدي، محمـد، شـؤون الحرمـين الشريفـين في العهـد العثـماني في ضـوء الوثائـق التركيـة العثمانيـة، القاهـرة، دار الزهـراء للنـشر، الطبعـة الأولى، 1410هـ/1989م.

(45) الهيلـة، محمـد الحبيـب، التاريـخ والمؤرخـون بالمدينـة المنـورة مـن العـصر الأمـوي إلى القـرن الرابـع عـشر الهجـري، المدينـة المنـورة، مركـز بحـوث ودراسـات المدينـة المنـورة، 1436هـ.